

مدخل مقترح لمراجعة القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة فى إطار

المعايير الدولية للمراجعة - دراسة ميدانية

د. عبدالحميد احمد احمد شاهين

أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

مدخل مقترح لمراجعة القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية

للمراجعة - دراسة ميدانية

د. عبدالحميد احمد احمد شاهين

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى إجراء دراسة تحليلية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة كمنهج مستخدم في قياس القيمة العادلة للأصول طويلة الأجل ، وتقييم الإصدارات المهنية في مجال مراجعة قياس القيمة العادلة ، ووضع إطار مقترح لمراجعة نموذج القيمة الحالية كمنهج لقياس القيمة العادلة ، وإجراء دراسة ميدانية باستخدام قائمة استقصاء لاستطلاع رأى مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشركات المساهمة المصرية ، للوقوف على مدى ملاءمة الإطار المقترح لمراجعة نموذج القيمة الحالية كمنهج مستخدم في قياس القيمة العادلة. وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى:

١- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن: مجالات معرفة مراقب الحسابات بنشاط الشركة لتقييم مدى ملاءمة افتراضات الإدارة الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة ، وتحقق مراقب الحسابات من أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد سعر خصم التدفقات ومعدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

٢- يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية .

Abstract:

The research aims to conduct an analytical study to the present value of the future cash flows expected as a used way in measuring the fair value of long-term assets , and evaluation professional versions in the field of audit fair value measurement , and establish a framework proposal to audit of the present value model of a method for measuring fair value , and conduct a field study using the questionnaire of survey the poll auditors and administrative leaders Egyptian Shareholding Companies , to stand on the appropriateness of the proposed framework to audit the present value model as a way of used in the fair value measurement.

The results of the field study to:

1- There are no statistically significant differences between the auditors and administrative leaders on: areas of knowledge of the auditor actively company to evaluate the appropriateness of the significant management assumptions used in determining fair value , and the auditor substantive of the basis of estimating future cash flows and general principles and influencing factors in determining the discount rate of future cash flows and the discount rate used in determining the present value of future cash flows.

2- There are statistically significant differences between the auditors and administrative leaders on the auditor substantive of estimates of the cash flows projections.

مدخل مقترح لمراجعة القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية للمراجعة - دراسة ميدانية

د. عبدالحميد احمد احمد شاهين (*)

أولاً : الإطار العام للبحث

١/١ دوافع ومشكلة البحث:

إن المنتبع لأدبيات الفكر المحاسبى يلحظ توجهها متنامياً نحو نموذج القيمة العادلة كبديل مناسب لنموذج التكلفة وكأساس للقياس والإفصاح المحاسبى ، وهذا التوجه انصب في بدايته على الأدوات المالية (Financial Instruments) ، ثم شمل الأصول الملموسة كالأستثمار العقارى والأصول الحيوية والأصول طويلة الأجل التى تتعرض للتدهور أو الاضمحلال (Impairment) فى قيمتها ، بالإضافة إلى الأصول غير الملموسة كأصول الملكية الفكرية والشهرة .

وقد أكد (Pannes and Delfavero 2010) على انه بالرغم من ان محاسبة القيمة العادلة لا تعتبر مفهوماً جديداً فى مجال المحاسبة ، إلا أن هذا المفهوم سيحتاج للعديد من السنوات من اجل القيام بشكل كامل ببناء المهارات المناسبة (Appropriate Skill) ووضع القواعد لمعالجة التعقيدات (Complexities) المتعلقة بعملية القياس المحاسبى للقيمة العادلة ، فالاستخدام الموسع لمحاسبة القيمة العادلة يعد فى مراحل نموه الأولى (Infancy) .

ولقد صدر المعيار الدولى للتقرير المالى رقم ١٣ (IFRS 13,2011) بالتعاون ما بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وذلك بهدف وضع إطار موحد لكيفية قياس القيمة العادلة لمنشآت الأعمال حول العالم عندما تكون مطلوبة ومسموحاً بها من قبل المعايير الدولية للتقرير المالى ، بالإضافة إلى محاولة العمل على تخفيض التعقيد وتحسين الاتساق (Improve Consistency) فى عملية التطبيق عند قياس القيمة العادلة . فكثير من المعايير الدولية للتقرير المالى (IFRS) أضحت تتطلب وتسمح لمنشآت الأعمال أن تقيس وتقصح عن القيمة العادلة لأصولها والتزاماتها وكذلك أدوات الملكية الخاصة بها .

(*) أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة مدينة السادات .

كما أولت معايير المحاسبة (معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١، ٢٠٠٦، SFAS NO.157,2006، IAS NO.36,2011) اهتماماً متزايداً بالقيمة الحالية المتوقعة كأحد مقاييس القيمة العادلة وخصوصاً في ظل غياب سوق نشطة للأصل محل القياس. وتناول كلا من (Bell and Griffin (2012) التحديات التي تواجه كل من واضعى المعايير والممارسين والمستخدمين ومراقبى الحسابات ، والمتعلقة بحالة عدم التأكد العالية لتقديرات القيمة العادلة، ومن ثم صعوبة الحصول على تأكيد معقول عن هذه التقديرات مع وجود مستوى عال من الارتياب المتأصل في عملية القياس (Inherent measurement Uncertainty) ومحاولة معالجة المخاوف بشأن الشفافية والقبالية للتحقق .

ولقد تناولت معايير المراجعة (معيار المراجعة المصرى رقم ٥٤٥ ، ٢٠٠٦ ، SAS No. 545,2004, ISA No. 101,2003, مراجعته قياسات وإفصاحات القيمة العادلة ، من خلال توفير إرشادات لمراقبى الحسابات حول عملية المراجعة ، وعلى وجه الخصوص اعتبارات المراجعة المتعلقة بالقياس والإفصاح عن الأصول والالتزامات وعناصر محددة من حقوق الملكية المعروضة أو المفصح عنها بالقيمة العادلة فى القوائم المالية .

ولقد ورد بتقارير التفتيش لمجلس مراقبة شركات المحاسبة العامة (PCAOB) أن السبب الأساسى لعدم كفاية (Deficiencies) المراجعة ، فيما يتعلق بمراجعة القيمة العادلة والتقديرات المالية الأخرى ، هو أن مراقبى الحسابات يميلون إلى تكريس جهد قليل نسبياً لمراجعة افتراضات الإدارة بالمقارنة بالجهد المبذول فى تنفيذ أعمال المراجعة (Griffith et al., 2012) .

كما أكد (Carpnrtier, et al. (2008 أن الاتجاه الحالى للمعايير الدولية (IFRS) ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) هو بوضوح لصالح قياس القيمة العادلة ، والقراء والمحللون للبيانات المالية فى حاجة لمعلومات نوعية وكمية كافية فيما يتعلق بالأساليب المختلفة المستخدمة فى وضع افتراضات للمتغيرات المرتبطة بأصول لا يتوفر لها سوق نشطة أو لأصول متشابهة أو سوق غير نشطة للأصول ذاتها أو للأصول المتشابهة . وقد خلصت الدراسة التجريبية التى قام بها الباحثون لعينة من ثلاثة وأربعين من خبراء التقييم لتقييم أحد الاستثمارات اعتماداً على نفس المبادئ التوجيهية والمعايير إلى وجود اختلافات جوهرية بين الخبراء فى تقديرات القيمة العادلة لنفس الاستثمار ، وتساءل الباحثون عما إذا كانت المعايير غير كافية أم أسئ تطبيقها أو تجاهلها .

وبناءً على ما تقدم ، يرى الباحث ان أولى دوافع هذا البحث تتمثل فى ان معايير المراجعة المعنية بمراجعة قياس القيمة العادلة ، لا تتناول أنواعاً محددة من الأصول أو الالتزامات أو المعاملات أو الممارسات الخاصة بنشاط ما ، حيث أكدت بعض الدراسات (Menelaides, et al., 2003, Pannese and Delfavero, 2010) عدم فعالية معايير المراجعة الحالية فى توجيه وإرشاد مراقبى الحسابات نحو التحقق من القياس المحاسبى للقيمة العادلة ، وحاجة تلك المعايير إلى المزيد من الإيضاح والتفصيل للربط بين إجراءات المراجعة وبنود القوائم المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة .

والدافع الثانى يتمثل فى ان المنظمات والمجالس المهنية المتخصصة (AICPA, IAASB, PCAOB) قد أولت اهتماما بضرورة قيام مراقب الحسابات بتفهم عمليات المنشأة واختبار الافتراضات الهامة للإدارة ونموذج التقييم المستخدم فى قياس القيمة العادلة، بالإضافة الى إمكانية الاعتماد على نموذج التقييم المبني على تقدير وخصم التدفقات النقدية المستقبلية فى حالة عدم وجود سوق نشطة للأصل ، إلا ان المعايير المصدرة لم توفر إرشادات لمراقبى الحسابات بشأن التحقق من نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية من الجوانب التالية :

- أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .
- العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية .
- المبادئ والعوامل المؤثرة فى تحديد سعر خصم التدفقات النقدية .

أما الدافع الثالث فيتمثل فى الطبيعة المعقدة لنموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية فيما يتعلق بعدم التأكد بصورة كبيرة فيما يخص مصداقية عملية القياس ، نتيجة طول فترة التنبؤ ، وعدد الافتراضات الهامة والمعقدة المصاحبة للعملية ، ووجود درجة عالية من عدم الموضوعية (التى تصاحب الافتراضات) وعدم التأكد التى تصاحب الحدوث المستقبلى المفترض أو تحقق النتائج المبنية على الافتراضات المستخدمة ، والنقص فى البيانات الموضوعية نتيجة لاستخدام عناصر تقديرية بدرجة كبيرة (معيار المراجعة المصرى رقم ٥٤٥ ، ٢٠٠٨) .

وهنا يكمن الخطر فى إمكانية قيام الإدارة - فى ظل هذه التعقيدات - بممارسات إدارة الأرباح لتعظيم منافعها الخاصة على حساب أصحاب المصالح ، نتيجة زيادة المساحة الممنوحة للإدارة لممارسة الاختيار وإعمال التقدير الحكيمى فى العديد من المعالجات المحاسبية المرتبطة بتطبيق نموذج القيمة الحالية كمدخل لقياس القيمة العادلة .

والدافع الرابع يتمثل فى ان زيادة استخدام محاسبة القيمة العادلة يشكل تحديا لمراقبى الحسابات ، حيث عبر Mark Olson رئيس مجلس مراقبة شركات المحاسبة العامة (PCAOB) عن قلقه بشأن الوسائل المختلفة التى يمكن للمنشآت استخدامها للتوصل الى قياسات القيمة العادلة للأصول ، وان مراقبى الحسابات قد لا يكون لديهم التدريب الكافى بشأن تقنيات التقييم للتحقق من صحة خيارات المنشآت للقيمة العادلة . ومن ثم يجب على المراقبين الأخذ فى الاعتبار إمكانية تحيز معدى البيانات المالية فى تقييماتهم للقيمة العادلة، وان الرقابة الداخلية المحيطة بقياسات القيمة العادلة قد تختلف عن تلك المتعلقة بالمعاملات التجارية المعتادة (Johnson, 2007) .

وبناءً على ذلك ، ينبغى على مراقب الحسابات ان يضع فى اعتباره درجة عالية من الارتياب أو الشك المهني فى قياس القيمة العادلة نتيجة مخاطر الاحتيال ، ومن ثم تعزيز قدرة المراقب على تحديد أنواع الأخطاء المادية التى يمكن ان تحدث وتصميم إجراءات المراجعة المناسبة فى هذا الشأن (PCAOB, 2009) .

وبناءً على ما تقدم ، ونظرا لان نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية يعد أحد المداخل الأساسية لقياس القيمة العادلة ، فإنه تبدو المشكلة الرئيسية للبحث والتي تتبلور فى كيفية قيام مراقب الحسابات بمراجعة الافتراضات الهامة للإدارة ونموذج التقييم المستخدم فى قياس القيمة العادلة للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة للتأكد من أن القياس المحاسبى يتمشى مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق فى المنشأة . ومن ثم يثير الباحث التساؤلات التالية :

- ١- ما هى طبيعة المشاكل المتعلقة بنموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والتي قد تؤثر على مصداقية القياس المحاسبى للقيمة العادلة ؟.
- ٢- وهل المعايير الدولية لمراجعة القياس المحاسبى للقيمة العادلة تعد كافية لإرشاد مراقبى الحسابات فى هذا الشأن ؟.
- ٣- وهل يمكن لمراقبى الحسابات التحقق من إبداء الرأى فى مدى ملاءمة افتراضات الإدارة فيما يتعلق بمقدار وتوقيت ومعدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية ؟.

٢/١ أهداف البحث :

- يسعى الباحث إلى الإجابة عن التساؤلات السابقة بما يسهم فى تحقيق الأهداف التالية:
- ١- إجراء دراسة تحليلية لنموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة كمنهج مستخدم فى قياس القيمة العادلة للأصول طويلة الأجل .
 - ٢- تقييم الإصدارات المهنية فى مجال مراجعة قياس القيمة العادلة والمعايير ذات الصلة ، ووضع إطار مقترح لمراجعة نموذج القيمة الحالية لتنتمشى عملية قياس القيمة العادلة مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق فى المنشأة .
 - ٣- إجراء دراسة ميدانية من خلال استقراء فكر مراقبى الحسابات والقيادات الإدارية بشركات المساهمة المصرية ، للوقوف على مدى ملاءمة الإطار الفكرى المقترح لمراجعة نموذج القيمة الحالية كمنهج مستخدم فى قياس القيمة العادلة .

٣/١ فروض البحث :

- لتحقيق أهداف البحث ، قام الباحث بصياغة فروض البحث على النحو التالى :
- ١- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبى الحسابات والقيادات الإدارية بشأن مجالات معرفة مراقب الحسابات بنشاط الشركة لتقييم مدى ملاءمة افتراضات الإدارة الهامة المستخدمة فى تحديد القيمة العادلة .
 - ٢- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبى الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .
 - ٣- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبى الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية .

٤- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من المبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية .

٥- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من معدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

٤/١ حدود البحث :

تتمثل حدود البحث في إجراء دراسة تحليلية لنموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية كمنهج لقياس القيمة العادلة للأصول طويلة الأجل وذلك في إطار معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والمصرية .

كما اقتصر البحث على تقييم الإصدارات المهنية - الدولية والأمريكية والمصرية - المعنية بمراجعة قياس القيمة العادلة ، وإجراء دراسة ميدانية لاستطلاع آراء كل من مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بمنشآت الأعمال المصرية ، للوقوف على مدى ملاءمة الإطار الفكرى المقترح لمراجعة نموذج القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة .

٥/١ أهمية البحث :

للبحث أهمية خاصة في مصر بعد ان صدرت معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠٠٦ والتي تناولت في بعض هذه المعايير أسس القياس المحاسبى للقيمة العادلة باستخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية . وصدرت معايير المراجعة المصرية عام ٢٠٠٨ والتي تناولت في معيار المراجعة المصرى رقم ٥٤٥ إرشادات تتعلق بمراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة بشكل عام ، دون وضع إجراءات تفصيلية تتعلق بمراجعة النموذج المستخدم في قياس القيمة العادلة .

كما ان للبحث أهمية خاصة لمراقبي الحسابات ، نظرا لان مراجعة النموذج المستخدم في قياس القيمة العادلة ، يسهم بشكل ايجابي في تضيق فجوة التوقعات بين الدور المرتقب لمراقب الحسابات وكافة الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة للبحث عن دور أوسع وأشمل للمراقب فيما يتعلق بإبداء الرأى عن نماذج القياس المحاسبى للقيمة العادلة ، بالإضافة إلى الحد من مخاطر التحريف الجوهرى للحقائق او المعلومات المحاسبية .

هذا بالإضافة الى ان البحث في عمومه يعد بمثابة دعوة فكرية مفتوحة للمنظمات المهنية المتخصصة ، للمساهمة في تعديل معيار المراجعة الدولى والمصرى رقم ٥٤٥ ليشمل جوانب المراجعة المتعلقة بالنموذج المستخدم في قياس القيمة العادلة .

٦/١ منهج البحث :

اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطى في صياغة مشكلة البحث وتحديد أهدافه وفروضه وتحديد الإطار الفكرى لمراجعة نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية كمنهج لقياس القيمة العادلة .

بينما اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي فى الدراسة الميدانية لاستطلاع آراء مراقبى الحسابات والقيادات الإدارية ، للوقوف على مدى ملاءمة الإطار الفكرى المقترح لمراجعة نموذج القيمة الحالية .

٧/١ خطة البحث :

لتحقيق أهداف البحث واختبار مدى صحة فروضه تم تقسيم بقية البحث على النحو التالى :

ثانيا : عرض وتحليل الدراسات السابقة .

ثالثا : القيمة الحالية ومخاطر استخدامها فى قياس القيمة العادلة .

رابعا : الإطار الفكرى لمراجعة القيمة الحالية كمدخل لقياس القيمة العادلة .

خامساً : دراسة ميدانية عن عناصر التحقق من نموذج القيمة الحالية .

سادساً : نتائج وتوصيات البحث .

ثانيا : عرض وتحليل الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات (الأجنبية بصفة خاصة) مراجعة القياس والإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة ، وذلك فى إطار معيار المراجعة الأمريكى رقم ١٠١ والدولى رقم ٥٤٥ (SAS No.101, 2004, ISA No. 545, 2003) ، ويمكن عرض بعض أهم الدراسات فى هذا الشأن على النحو الموضح فيما يلى :

١/٢ دراسة (2003) Menelaides, et al. :

استهدفت الدراسة عرض وتحليل الدور الموسع لمراقب الحسابات فى مجال مراجعة القياس المحاسبى للقيمة العادلة فى إطار معيار المراجعة الأمريكى رقم ١٠١ ، والذى يميّن المراقب من فهم كيفية قيام المنشأة بتحديد القيمة العادلة والتقرير عما إذا كانت عملية القياس تتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) ، مع ضرورة قيام المراقب بتقييم مخاطر التحريف الهام فى قياسات وإفصاحات القيمة العادلة المعدة بواسطة إدارة المنشأة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المعيار يوفر إرشادات عامة لمراقبى الحسابات بشأن مراجعة القياس والإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة ، وإمكانية الاعتماد على نموذج القيمة الحالية للنتدفقات النقدية المخصومة فى حالة غياب السوق النشط . بينما لا يوفر المعيار إرشادات بشأن مراجعة أنواع محددة من الأصول أو الالتزامات أو عناصر حقوق الملكية أو المعاملات أو الممارسات الخاصة بصناعة ما.

٢/٢ دراسة (2008) Kohlbeck :

استهدفت الدراسة التحقق من مدى توافر خاصيتى الملاءمة والمصدقية فى نموذج القيمة العادلة ، والدور الذى يمكن أن يؤديه مراقب الحسابات فى مجال مراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة من خلال معيار المراجعة الأمريكى رقم ١٠١ . وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلى :

- ١- قدرة نموذج القيمة العادلة في تحقيق خاصية الملاءمة بتوفير المعلومات المؤثرة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين.
- ٢- إن خاصية المصدقية أو الاعتمادية محل شك (Suspect) ، وخاصة عندما تكون القيمة العادلة محددة على أساس افتراضات غير قائمة على معلومات السوق. حيث يتم القياس بناءً على التقدير الشخصي (Subjectivity) غير المحايد (Biases) ، مما يؤدي إلى أن النتائج تكون أقل اعتمادية أو مصداقية أو موثوقية (reliability).
- ٣- إن إلزام مراقبي الحسابات بمراجعة القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة يمكن أن يحسن من مصداقية المعلومات المالية لدى المستثمرين ، ويسهم معيار المراجعة الأمريكي رقم ١٠١ في تحقيق هذا الغرض.

٣/٢ دراسة (2008) IAASB :

استهدفت الدراسة الوقوف على التحديات التي تواجه المحاسبين والمراجعين في مجال التقييم المحاسبي للقيمة العادلة ، ومدى إمكانية دمج معيارى المراجعة الدوليين أرقام ٥٤٠ و ٥٤٥ فيما يتعلق بمراجعة التقديرات المحاسبية ومراجعة القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي :

- ١- إن طبيعة وموثوقية المعلومات المتاحة للإدارة لدعم عملية التقييم المحاسبي للقيمة العادلة تختلف على نطاق واسع ، ويعد هذا من أهم التحديات التي تواجه المحاسبين والمراجعين لتأثير ذلك على درجة عدم التأكد من التقديرات المرتبطة بالقيمة العادلة في حالة عدم وجود أسواق نشطة أو فعالة.
- ٢- أهمية تحديد الافتراضات الأساسية وغيرها من مصادر عدم التأكد من التقديرات التي لها مخاطر كبيرة ، وبما يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للأصول والالتزامات ، مع ضرورة الإفصاح عن مجموعة من النتائج المحتملة في ظل المخاطر المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر والأساليب المستخدمة لقياس المخاطر وموقف مراقب الحسابات من تلك المخاطر.

٤/٢ دراسة (2009) PCAOB :

استهدفت الدراسة الوقوف على مشاكل مراجعة قياسات القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق نشطة للأصل أو للأصول المتشابهة أو عدم القدرة على الحصول على الأسعار المشتقة للأصول ذاتها أو للأصول المتشابهة في أسواق غير نشطة . وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج ، أهمها ما يلي :

١- تنوع إجراءات المراجعة بدرجة كبيرة في الطبيعة والتوقيت والمدى بسبب تباين قياسات القيمة العادلة ما بين البسيط والنماذج المعقدة.

- ٢- إن الاختبارات الأساسية التي يقوم بعملها مراقبو الحسابات بخصوص عملية قياس القيمة العادلة ، من الممكن أن تتضمن؛ اختبار الافتراضات الهامة للإدارة واختبار نموذج التقييم والبيانات الأساسية ،

تطوير تقديرات مستقلة للقيمة العادلة بغرض تعزيز وتأييد قياس القيمة العادلة بواسطة المنشأة ، ومراجعة الأحداث والصفقات اللاحقة.

٥/٢ دراسة (2010) Pannese and Delfavero :

استهدفت الدراسة الوقوف على التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات لمراجعة القياس المحاسبي للقيمة العادلة ، ومدى قدرة وفاعلية المراقبين في اختبار القيم المشتقة من محاسبة القيمة العادلة ، وتحديد مدى قدرة مهنة المراجعة على التكيف مع عملية القياس في المستقبل . وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج ، أهمها ما يلي :

١- على الرغم من أن معايير محاسبة القيمة العادلة قد تم إصدارها من أجل تحسين منفعة المعلومات في القوائم المالية ، إلا أن هناك بدون شك إمكانية لتحمل مراقبي الحسابات المسؤولية للتصدى لأعمال المراجعة في هذا الشأن.

٢- إن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس مراقبة شركات المحاسبة العامة (PCAOB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لم يتوقعوا تماما النتائج المترتبة من الاستخدام الموسع لمحاسبة القيمة العادلة على مهنة المراجعة.

٣- يجب توفير إشارات تحذيرية (A warning sign) بأن الوقت ما زال مبكرا أكثر مما ينبغي لتفعيل وتطبيق الاستخدام الموسع لمحاسبة القيمة العادلة بالنسبة للمحاسبين وللمراقبي الحسابات على حد سواء .

٤- من المتوقع خلال العقد التالي لعام ٢٠١٠ أن يصبح المحاسبون ومراقبو الحسابات أكثر قدرة على فهم إمكانية استخدام وتطبيق واختبار محاسبة القيمة العادلة ، ومن الممكن في هذه الحالة إصدار معايير دولية للمراجعة أكثر كفاءة في هذا الشأن.

٦/٢ دراسة (2011) Kumarasiri :

استهدفت الدراسة الوقوف على التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات وخاصة في الدول النامية ، فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة ، وذلك نظرا لندرة البحوث التجريبية سواء في الدول المتقدمة أو النامية. وتناولت الدراسة وجهات نظر عينة من مراقبي الحسابات - ١٥٦ مراقب حسابات بمكاتب المحاسبة القانونية بكونومبو وسريلانكا - فيما يتعلق بجدوى محاسبة القيمة العادلة والقضايا والتحديات المرتبطة بمراجعة القياس المحاسبي للقيمة العادلة في البلدان النامية ، والاستراتيجيات الممكنة للتخفيف من هذه التحديات . ولقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها تلك الخاصة بتحديات المراجعة المرتبطة بقياس القيمة العادلة وتشمل ما يلي :

١- إن التحقق من قياسات القيمة العادلة ومراجعة التقارير المالية المعدة وفقا لها أكثر تعقيدا من التحقق من التكلفة التاريخية ، وأن مراقبي الحسابات يفتقرون إلى المعرفة التقنية (Lack of technical knowledge) عن محاسبة القيمة العادلة.

- ٢- إن التقنيات المستخدمة للتحقق من قياسات القيمة العادلة تختلف وفقا للصناعات المتعددة ، وإن معظم الأصول والالتزامات ذات الصلة - بعملية القياس - لا يتم تداولها في أسواق نشطة.
- ٣- تقدر قيمة الأصول والالتزامات باستخدام افتراضات الإدارة والنماذج الرياضية ، والفرص المتاحة لمراقبي الحسابات لاكتساب المعرفة عن قياس القيمة العادلة محدودة .
- ٤- إن قياسات القيمة العادلة كثيرا ما تتضمن تقديرات الأحداث والظروف المستقبلية (قيمة وتوقيت التدفقات النقدية ومعدلات الخصم).

٧/٢ دراسة (Backof, et al. (2012) :

استهدفت الدراسة تحديد ما إذا كانت طريقة عرض الأدلة المقدمة لمراقبي الحسابات - بواسطة الإدارة - لدعم الافتراضات الأساسية المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأصول غير الملموسة ، يمكن أن تكشف عن الافتراضات العدوانية (Aggressive) أو الابتداعية (Innovation) . وتناولت الدراسة وجهات نظر عينة من مراقبي الحسابات - ١٥٤ مراقب حسابات من مؤسسات المراجعة العالمية (الأربعة الكبار) - بشأن إجراءات التحقق من مدى معقولية الافتراضات الأساسية التي اعتمدت عليها الإدارة لقياس القيمة العادلة للعلامات التجارية كجزء من تحليل انخفاض القيمة السنوي للأصول غير الملموسة. ولقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي :

١- إن الإدارة يمكنها - بقصد أو بدون قصد - التأثير على أحكام وقرارات ومدى قبول مراقبي الحسابات للتقديرات العدوانية أو الابتداعية ، من خلال اختيار طريقة عرض الأدلة التي تدعم الافتراضات الأساسية للإدارة . وعلى وجه التحديد ، فإن عرض الأدلة في شكل رسوم بيانية قد يكشف بشكل أكبر عن الافتراضات العدوانية ، فيما لو قدمت الأدلة في شكل مكتوب.

٢- تبدو أهمية زيادة درجة الشك المهني لمراقبي الحسابات في مجال التحقق من التقديرات المعقدة (Complex estimates) في إعداد التقارير المالية ، باعتبار ان هذه التقديرات غالبا ما تنطوي على النظر في تقنيات معقدة التقييم (Complicated valuation techniques) والافتراضات المترابطة والأحداث والظروف المستقبلية.

٨/٢ دراسة (Maksymov, et al. (2012) :

استهدفت الدراسة تحديد آثار كل من : إطار الإجراءات (Procedure frame) وإجراءات التحقق او التثبت (Procedure Verifiability) وكفاية جهد المراجعة (Audit efficiency pressure) على تخطيط مراجعات القيمة العادلة . وتناولت الدراسة وجهات نظر عينة من مراقبي الحسابات - ٤٩ من مدراء مكاتب المراجعة - من اثنين من الشركات الأربعة الكبار ، وهم من ذوى الخبرة في مراجعة القيمة العادلة . وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي :

١- أهمية جميع العوامل الثلاثة (إطار الإجراءات وإجراءات التحقق وكفاية جهد المراجعة) في تخطيط مراجعة القيمة العادلة ، وأهمية إطار الإجراءات داخل معايير المراجعة لتوجيه مكاتب المراجعة ، مما يؤثر في نهاية المطاف على كفاءة وفاعلية المراجعة في الكشف عن الأخطاء المادية للقيمة العادلة .

٢- إن إطار الإجراءات (معايير المراجعة المعنية بالقيمة العادلة) وكفاية جهد المراجعة يؤثران بشكل معنوي هام على أحكام المراجعين في عملية التخطيط ، كما يوجد تفاعل معنوي بين الإطار وإجراءات التحقق .

٣- إن إطار الإجراءات وجهد المراجعة لا يؤثران على تقييم مراقب الحسابات لخطر المراجعة المحقق وأن المراقبين لا يدركون كيفية تأثير الإطار والجهد على أحكامهم ، مما يبرز أهمية قيام المراقبين بتخصيص جهد المراجعة لمختلف الإجراءات الرامية إلى تقييم معقولية تقديرات الإدارة للقيمة العادلة .

٩/٢ دراسة (Bratten, et al., (2012) :

استهدفت الدراسة تحديد المتغيرات أو العوامل التي تؤثر على جودة أحكام المراجعة فيما يتعلق بالقيمة العادلة والتقديرات الأخرى . وحددت الدراسة ثلاث عوامل أساسية وهي :

١- العوامل البيئية وتتضمن عدم التأكد من التقديرات ، والتأثيرات التنظيمية والقانونية ، وعلاقات مؤسسة المراجعة مع الكيانات الخارجية .

٢- عوامل المهام وتتضمن صعوبة مراجعة المهمة ، وهيكل المهمة (وتشمل الغموض أو المرونة في إعداد التقديرات المالية وتوجيهات المراجعة) ، وتحيز أو ميول (Bias) الإدارة (الفرص / الحوافز) .

٣- عوامل خاصة بمراقب الحسابات وتتضمن قيمة المعرفة (اكتساب) وقيمة الخبرة (التعلم والتطور) ، والشك المهني ، والقيود المعرفية والمطالبات القضائية .

وقد خلصت الدراسة النظرية لعدة نتائج أهمها ما يلي :

١- إن غالبية أوجه القصور في مراجعة القيمة العادلة والتقديرات الأخرى ، إنما يعزى إلى التأثيرات التفاعلية بين العوامل الأساسية الثلاثة ، فقد يكون سبب عدم وجود الشك المهني من خلال التفاعل بين عدم التأكد من التقديرات البيئية ونقص معرفة مراقب الحسابات بكيفية التقييم .

٢- يمكن للظروف الاقتصادية المتقلبة (عوامل البيئة) أن تؤدي إلى زيادة الضغوط لتحقيق بعض النتائج المالية التي يمكن أن تؤدي إلى التحيز في تقديرات الإدارة للقيمة العادلة (عامل المهمة) .

٣- إن نقص المعرفة والخبرة في عملية التقييم من المرجح أن يسهم في الاعتماد المفرط (Overreliance) على تقديرات الإدارة ، مما يتطلب ضرورة تعزيز تنمية مهارات التفكير الناقد لمراجعة القيمة العادلة .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن للباحث عرض أهم النتائج المستخلصة من تحليل الدراسات السابقة فيما يلي :

١- أجمعت الدراسات السابقة على إمكانية الاعتماد على نموذج القيمة الحالية المتوقعة كمنهج لقياس القيمة العادلة وذلك في حالة عدم وجود سوق نشطة للأصل أو للأصول المتشابهة أو عدم القدرة على الحصول على الأسعار المشتقة للأصول ذاتها أو للأصول المتشابهة في أسواق غير نشطة.

٢- اهتمت معظم الدراسات السابقة بعرض وتحليل أهم ما ورد بمعايير المراجعة الأمريكية والدولية بشأن مجالات اهتمام مراقب الحسابات بمراجعة القياس والإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة للأصول بصفة عامة .

٣- أبرزت معظم الدراسات أهمية مراجعة واختبار الافتراضات الهامة للإدارة ونموذج التقييم والبيانات الأساسية المرتبطة بحاسبة القيمة العادلة ، دون أن توضح البنود الأساسية التى يجب أن تخضع للمراجعة بواسطة مراقب الحسابات فيما يتعلق بالافتراضات الهامة والنموذج المستخدم فى القياس المحاسبى للقيمة العادلة .

ومما تقدم يرى الباحث إمكانية استخدام نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية كمدخل لقياس القيمة العادلة للأصول التى لا تتوفر لها سوق نشطة ، ومن ثم تبدو أهمية عرض الجوانب المتعلقة بهذا النموذج ، التى يجب أن تخضع للتحقق بواسطة مراقبى الحسابات لضمان تحقيق المصادقية والموثوقية فى المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لهذا النموذج كمدخل لقياس القيمة العادلة . وهذا ما توضحه الدراسة التحليلية التالية .

ثالثا : القيمة الحالية ومخاطر استخدامها فى قياس القيمة العادلة

يعتبر نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أحد أهم المقاييس التى يمكن استخدامها لأغراض تحديد القيمة العادلة للأصول طويلة الأجل . ويعتمد النموذج على تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية الناشئة عن الاستخدام المتواصل للأصل أو مجموعة الأصول حتى نهاية العمر الإنتاجى لها ، وصافى التدفقات النقدية المتوقعة عن بيع الأصل أو مجموعة الأصول أو التصرف فيها فى نهاية عمرها الإنتاجى، وتحديد القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل أو سعر الخصم الملائم .

ونظرا لأن نموذج القيمة الحالية كمدخل للتقييم يعتمد على وضع افتراضات عن مستوى التدفقات النقدية والفترة الزمنية المستخدمة فى التحليل ومعدل خصم ملائم يأخذ فى الحسبان المخاطر المتوقعة ، فإنه تبدو أهمية تناول هذا النموذج كأحد مقاييس القيمة العادلة على النحو الموضح فى العرض التالى .

١/٣ أهمية قياس القيمة العادلة للأصول :

عرفت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٧ القيمة العادلة بأنها قيمة الأصل (أو الالتزام) الذى يمكن أن يشتري (أو يحمل) أو يباع (أو يتم تسويته) فى صفقة حالية بين طرفين راغبين ، وذلك بخلاف البيع الجبرى أو التصفية (SFAC No.7, 2000). The fair value of an asset (or liability) as the amount at which that asset (or liability) could be bought (or

incurred) or sold (or settled) in a current transaction between willing parties , that is , other than in a forced or liquidation sale

وتناول معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ تعريف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذى يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو وحدات مولدة للنقد مخصصا منه تكاليف البيع في عملية بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة ، كما حدد المعيار مفهوم القيمة الاستردادية للأصل (الذى تعرض للاضمحلال في قيمته) أو للوحدة المولدة للنقد بقيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر . وعرف المعيار القيمة الاستخدامية بأنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من أى أصل أو وحدة مولدة للنقد (معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ ، ٢٠٠٦).

كما ورد تعريف القيمة العادلة بالمعيار الدولى للتقرير المالى رقم ١٣ بأنها السعر الذى يمكن الحصول عليه من بيع أحد الأصول أو يدفع من أجل سداد التزام في عملية تجارية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (IFRS 13, 2011) .

The price that would be received to sell as asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement date .

ولقد تناولت دراسة Don, et al. (2002) المقارنة بين مجموعة من الدول (استراليا ، إنجلترا ، هولندا ، أمريكا) حول الاختلافات في تقييم الأصول استنادا إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتوضيح مدى ملاءمة مقياس القيمة العادلة بالمقارنة بمقياس التكلفة التاريخية ، وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تحقق ما يلي : (نقلا عن : عبد اللطيف ، ٢٠٠٨)

- ١- قيمة تنبؤية أكبر بالمقارنة بالتكلفة التاريخية .
- ٢- توفير المعلومات الملائمة المؤثرة على قرارات المستثمرين والدائنين والمحليين وغيرهم .
- ٣- تدعم خاصية الاتساق (consistency) والاستقرار والثبات وعدم تغيير السياسات والإجراءات من فترة لأخرى .
- ٤- تحسين المحتوى الإعلامى للقوائم المالية ومن ثم زيادة درجة مصداقية وشفافية هذه القوائم .

كما تناولت دراسة Ryan (2008) ملخصا لأهم أسباب الاعتقاد بأن محاسبة القيمة العادلة تفيد المستثمرين ، حيث أكدت الدراسة على ان FASB و IASB ومعظم المؤسسات المالية القائمة على التداول ومعظم جمعيات المستثمرين والأكاديميين يعتقدون بأن محاسبة القيمة العادلة تفيد المستثمرين بشكل عام مقارنة بمحاسبة التكلفة التاريخية ، لعدة أسباب من بينها ما يلي :

- ١- تعكس القيمة العادلة المعلومات الحالية حول التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم المعدلة بالمخاطر الحالية .

٢- إن محاسبة القيمة العادلة لا تسمح للشركات بإدارة دخلها من خلال تداول المكاسب ، بسبب أن المكاسب والخسائر يتم تسجيلها عند حدوثها (occur) وليس عند تحقيقها (Realized) .

٣- عندما تكون توزيعات (Distributions) التدفقات النقدية المستقبلية مختلفة أو غير متماثلة (Skewed) فإنها تعد أكثر دلالة بالنسبة للمستثمرين لكي يعتمدوا على المعدل المتوسط بطريقة ملائمة ، ويتم إدراج الاحتمالات والأهمية النسبية لكل التدفقات النقدية المستقبلية الممكنة .

ولقد عرضت الدراسة أيضا أسباب اعتقاد البعض بأن محاسبة القيمة العادلة تضر المستثمرين ، وفند الباحث هذه الأسباب ومن بينها أنه في حالة غياب سوق نشطة فإن القيمة العادلة يتم تحديدها بناءً على أسعار الصفقات الافتراضية أو النظرية (Hypothetical) والتي لا يمكن الاعتماد عليها في القياس . إلا أن الباحث يرى أن هذا الأمر لا يعتبر في الواقع نقداً لمحاسبة القيمة العادلة في حد ذاتها ، فهناك العديد من القرائن في المحاسبة تكون فيها عمليات القياس أمراً يصعب إجراؤه مثل عمليات المقايضات غير النقدية والأصول غير الملموسة. (Ryan, 2008)

ورود بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٣ وصفاً لثلاث طرق أو مداخل مختلفة للتقييم ، والتي يمكن استخدامها في قياس القيمة العادلة وهي: (IFRS 13,2011)

١- مدخل السوق : ويستخدم الأسعار والمعلومات المناسبة الأخرى في السوق ، وتشمل عمليات مماثلة (Identical) أو أصول أو التزامات مماثلة .

٢- مدخل الدخل : ويتضمن هذا المدخل تحويل المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية أو الدخل أو المصروفات) إلى قيمة حالية مخصومة .

٣- مدخل التكلفة : ويعكس هذا المدخل المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال الخدمات المحققة من الأصل (وكثيراً ما يشار إليها بالتكلفة الاستبدالية الجارية والتي تختلف عن التكلفة المستهدفة)

٢/٣ القيمة الحالية المتوقعة وموقف مراقب الحسابات منها :

أكدت دراسة (Truong, et al.(2008) على أن نموذج القيمة الحالية يعد من أكثر وأهم الأساليب المستخدمة في تقييم أصول منشآت الأعمال . وأكد فريق العمل لمجلس مراقبة شركات المحاسبة العامة (PCAOB, 2004) على إمكانية استخدام نموذج القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق نشطة أو أصول مماثلة ، والعناصر التالية تؤثر في تحديد القيمة الحالية :

١- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

٢- التغيرات المحتملة في قيمة أو توقيت التدفقات النقدية .

٣- سعر أو قيمة تحمل عدم التأكد الكافية أو المتأصلة في الأصل .

٤- القيمة الزمنية للنقود ، ممثلة في سعر الفائدة الخالي من المخاطر .

٥- عوامل أخرى لحالات خاصة (other case – specific factors) مثل عدم السيولة وعدم اكتمال أو نقصان السوق (Market imperfections) .

ولقد حددت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٧ طريقتان للقيمة الحالية لقياس القيمة العادلة للأصل هما : (SFAC No.7,2000)

١- طريقة القيمة الحالية المتوقعة (Expected – Present – Value) : ففي سيناريوهات التدفق النقدي المضاعف أو المركب (Multiple) تعكس هذه الطريقة نطاق أو مدى النتائج الممكنة ومعدل الخطر المطلق (Risk – free rate) المستخدم في تقدير القيمة العادلة .

٢- طريقة القيمة الحالية التقليدية (Traditional – Present – Value) : وتتضمن وضع تقدير وحيد للتدفقات النقدية ومعدل فائدة وحيد (معدل مطابق للخطر) لاستخدامه في تقدير القيمة العادلة

ولقد أكد معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ أن المنهج التقليدي قد لا يكون مناسباً في معالجة بعض مشكلات القياس المعقدة مثل قياس الأصول غير المالية التي لا توجد سوق لها أو لأحد بنودها أو لأي بند يمكن مقارنته بها . في حين أن منهج القيمة الحالية المتوقعة يكون أداة قياس أكثر فعالية من المنهج التقليدي ، ويستخدم جميع التوقعات بشأن التدفقات النقدية الممكنة بدلاً من تدفق نقدي واحد يكون أكثر احتمالاً . ومن ثم يختلف منهج القيمة المتوقعة عن المنهج التقليدي بالتركيز على التحليل المباشر للتدفقات النقدية محل الدراسة مع مزيد من البيانات الواضحة عن الافتراضات المستخدمة في القياس .

هذا ويخضع تطبيق نموذج القيمة الحالية لقياس التكلفة مع العائد ، حيث تحتاج إدارة المنشأة إلى مواءمة تكلفة الحصول على معلومات إضافية مقابل درجة الموثوقية الإضافية التي تضيفها هذه المعلومات على القياس (معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ ، ٢٠٠٦) . وهنا قد يواجه مراقب الحسابات بمخاطر تنشأ عن إمكانية تحيز الإدارة في عملية القياس عند تحديدها لمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم ، حيث يجب أن تكون هذه التدفقات ومعدلات الخصم خالية من أية عوامل ليس لها صلة بالأصل محل القياس مثل التدفقات النقدية المرتبطة بإعادة هيكلة مستقبلية لم تلتزم المنشأة بها بعد، وتطوير أو تحسين أداء الأصل ، والأنشطة التمويلية ، ومقبوضات أو مدفوعات ضريبة الدخل حيث يحدد معدل الخصم قبل الضريبة .

وبالرغم من أهمية منهج القيمة الحالية المتوقعة ، إلا أن أغلب القياسات المبنية على تقديرات بما في ذلك قياسات القيمة العادلة تكون غير دقيقة بصورة متأصلة وغالباً ما يحيطها عدم التأكد في كل من مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، ويمكن أن تكون قياسات القيمة العادلة أيضاً مبنية على أساس افتراضات عن الظروف المستقبلية والمعاملات أو الأحداث التي تكون نتائجها غير مؤكدة ، وبذلك تكون عرضة إلى التغيير بمرور الوقت . وتبنى دراسات مراقب الحسابات لمثل هذه الافتراضات على أساس المعلومات المتاحة للمراقب في وقت المراجعة ، ولا يكون المراقب مسؤولاً عن توقع الظروف المستقبلية أو المعاملات أو الأحداث التي إذا ما كانت معروفة وقت عملية المراجعة لكان يمكن أن

يكون لها تأثير جوهري على إجراءات الإدارة أو افتراضاتها التي تشكل أساس قياسات القيمة العادلة (معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٥ ، ٢٠٠٨) .

وعلى الرغم من احتمال وجود أدلة تؤيد الافتراضات التي بنيت عليها المعلومات المالية المستقبلية ، إلا أن هذه الأدلة في حد ذاتها موجهة نحو أحداث مستقبلية ، ولذلك تعتبر أدلة تنبؤية في طبيعتها وذلك بعكس معظم الأدلة المتوفرة عادة عند مراجعة القوائم المالية التاريخية . لذا فإن مراقب الحسابات ليس في موقف يسمح له بإبداء رأى عما إذا كانت النتائج الموضحة بالمعلومات المالية المستقبلية سيتم تحققها ، وقد يكون من الصعب على المراقب الحصول على قدر كاف من القناعة لإبداء رأى إيجابي بأن تلك الافتراضات خالية من التحريف الهام والمؤثر . وعليه فعند إبداء الرأى على مدى معقولية افتراضات الإدارة فإن مراقب الحسابات يقدم فقط مستوى معتدل من التأكد ، أما إذا كان فى تقدير المراقب أنه قد تم الحصول على درجة معقولة من القناعة ، فلا يوجد ما يمنع المراقب من إبداء رأى إيجابي على تلك الافتراضات (معيار المراجعة المصري رقم ٣٤٠٠ ، ٢٠٠٨) .

وبناءً على ما سبق قد لا يقبل مراقب الحسابات مهمة مراجعة نموذج القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة أو قد ينسحب من المهمة أو قد يبدي رأياً عكسياً أو رأياً متحفظاً فى تقريره عن نتائج المراجعة عندما تكون افتراضات الإدارة الهامة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة غير واقعية بدرجة واضحة أو غير ملائمة للغرض الذى أعدت من أجله أو فى حالة قصور المعلومات المستقبلية عن إعطاء الإفصاح الكافى لعواقب الافتراضات ذات الحساسية العالية .

ولقد تناول معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والعناصر المكونة لتقديرات تلك التدفقات ، وتعتبر تلك الأسس والعناصر من المجالات الهامة التى يجب أن تخضع للفحص والمراجعة - كما سيتضح فيما بعد - ، بالإضافة إلى فحص النماذج الرياضية والإحصائية التى تعتمد عليها إدارة المنشأة فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (انظر: ٢/٤) .

٣/٣ المعدل الملائم لخصم صافى التدفقات النقدية المستقبلية :

بعد أن يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوزيعها على الفترات المختلفة ، ينبغى احتساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية عن طريق خصمها ، ومعدل أو سعر الخصم هو السعر قبل الضريبة الذى يعكس التقييم الحالى للسوق لكل من القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل الذى تتم بشأنه تسوية تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ، ويقدر هذا السعر بواسطة المنشأة فى ضوء المعدلات التالية : (معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ ، ٢٠٠٦) :

١- متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال (Weighted Average Cost of Capital-WACC)
للمنشأة والمحددة باستخدام بعض الأساليب مثل نموذج تسعير الأصل الرأسمالى (The Capital Asset Pricing Model - CAPM) .

٢- سعر الاقتراض المتزايد للمنشأة .

٣- أسعار الاقتراض الأخرى في السوق .

والطريقة المناسبة لاحتساب متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال (WACC) موضوع فنى للغاية وتوجد حوله أدبيات أكاديمية كثيرة ، حيث أكدت دراسة (McLaney, et al. (2004 على وجود تباين واسع فى تحديد WACC بين الشركات المدرجة فى البورصات بالمملكة المتحدة ، وفى الأغلب الأعم من الحالات يتم تحديد WACC بالمعادلة التالية : (Ehrhardt and Brigham ,2011) ، حماد، (٢٠٠٧)

$$WACC_a = (1 - T_c) \times RD \times \frac{g}{(1 + g)} + R_{\square} \times \left[1 - \frac{g}{(1 + g)}\right]$$

حيث إن :

R_{\square} : متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال بعد خصم الضريبة .

R_{\square} : تكلفة الدين وتحدد بالمعدل المتضمن فى السندات الحكومية (أذون الخزانة) ويضاف إليها هامش البنك أى العلاوة التجارية .

R_{\square} : تكلفة حقوق الملكية وتحدد بواسطة نموذج تسعير الأصل الرأسمالى (CAPM) .

\square : نسبة القيمة السوقية للدين إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية .

\square : معدل الاعفاء الضريبي المتاح على مدفوعات خدمة الدين .

ونظرا لأن معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٦ والمصرى رقم ٣١ قد حددا معدل أو سعر الخصم بالسعر قبل الضريبة الذى يعكس التقييم الحالى للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل الذى تتم بشأنه تسوية تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ، فإن متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال قبل خصم الضريبة تحدد بالمعادلة التالية:

$$WACC_b = WACC_a \times [1 \div (1 - T)]$$

حيث إن:

$WACC_b$: متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال قبل خصم الضريبة.

\square : معدل الضريبة المستحقة.

وتعد تكلفة حقوق الملكية أصعب مكون فى WACC من حيث إمكانية التحديد، ويستخدم نموذج تسعير الأصل الرأسمالى (CAPM) فى هذا المجال . حيث أكدت دراسة (IPART (2012 على أن CAPM هو النموذج الأكثر شيوعا واستخداما فى تقدير تكلفة حقوق الملكية ، وأن بعض الدراسات الاستقصائية الأكاديمية فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا توضح أن CAPM يستخدم فى عملية التقدير بنسبة ٧٣% فى الولايات المتحدة و ٤٧% فى المملكة المتحدة و ٧٢% فى أستراليا ممن شملهم الاستطلاع من التنفيذيين بالشركات فى هذه الدول.

والنظرية التى يقوم عليها CAPM هى أن تكلفة حقوق الملكية مساوية لمعدل العائد الخالى من المخاطر (عائد أذون الخزانة) ويضاف إليه معامل بيتا لعلاوة المخاطر السوقية والتي يطلبها

المستثمرون مقابل الاستثمار في حقوق ملكية بخلاف السندات الحكومية (حماد ، ٢٠٠٧) . ويركز النموذج على المخاطر المنتظمة (Systematic risk) المرتبطة بالاقتصاد ككل والتي لا يمكن التخلص منها ، وتقاس هذه المخاطر بمعامل بيتا ، ويتم تحديد تكلفة حقوق الملكية وفقا لنموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) بالمعادلة التالية: (Fama and French,2004,IPART,2012)

$$E(R_j) = R_F + (\bar{R}_M - R_F)\beta_j$$

حيث إن :

$E(\bar{R}_j)$: تكلفة حقوق الملكية.

R_F : معدل العائد الخالي من المخاطر = عائد أذون الخزانة.

\bar{R}_M : متوسط عائد السوق المتوقع للأصل.

β_j : معامل بيتا للأصل.

ويرى الباحث أن تحديد عائد السوق المتوقع للأصل يجب أن يتم في ظل الاحتمالات القائمة للحالة الاقتصادية (كساد ، نمو ، ازدهار) خلال الفترة الزمنية للعمر الإنتاجي للأصل ، ويحدد متوسط عائد السوق المتوقع للأصل بالمعادلة التالية :

$$\bar{R}_M = \left[(P_{S1}\bar{R}_{M1} + P_{S2}\bar{R}_{M2} + P_{S3}\bar{R}_{M3})^1 + (P_{S1}\bar{R}_{M1} + P_{S2}\bar{R}_{M2} + P_{S3}\bar{R}_{M3})^2 + \dots + (P_{S1}\bar{R}_{M1} + P_{S2}\bar{R}_{M2} + P_{S3}\bar{R}_{M3})^n \right]$$

حيث إن :

P_{S1}, \dots, P_{S3} : احتمال تحقق الحالة الاقتصادية (كساد ، نمو ، ازدهار).

$\bar{R}_{M1}, \dots, \bar{R}_{M3}$: عائد السوق للأصل إذا تحققت الحالة الاقتصادية.

$1, 2, 3, \dots, n$: الفترات الزمنية.

أما معامل بيتا للأصل فيتم تحديده بالمعادلة التالية: (Fama and French,2004)

$$\beta_j = \left[\text{Cov}(R_j, R_M) \right] \div \sigma^2(RM)$$

حيث إن :

$\text{Cov}(R_j, \bar{R}_M)$: التباين بين عوائد الأصل وعوائد السوق.

$\sigma^2(RM)$: تباين عوائد السوق للأصل.

وبناءً على ما تقدم ، يتم تحديد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل أو مجموعة الأصول بالمعادلة التالية : (Ehrhardt and Brigham ,2011)

$$NPV = \left[\frac{F_1}{(1+K)^1} + \frac{F_2}{(1+K)^2} + \dots + \frac{F_n}{(1+K)^n} \right]$$

حيث إن :

- $N=V$: صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.
- $F_{1,2,...,n}$: صافى التدفقات النقدية في السنوات من 1 إلى n .
- \square : عدد السنوات التي تمثل العمر الإنتاجي المتوقع للأصل .
- $K = WAC_{\square}$: معدل الخصم = متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال قبل الضريبة.

ومن نافذة القول أن صافى التدفقات النقدية السنوية ($F_{1,2,...,n}$) يتم تحديدها في إطار ما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ باستخدام جميع التوقعات بشأن التدفقات النقدية الممكنة بدلا من تدفق نقدي واحد يكون أكثر احتمالا ، حيث يعتبر استخدام الاحتمالات أحد العناصر الأساسية لمنهج التدفقات النقدية المتوقعة ، ومن ثم يمكن ان تحدد تلك التدفقات فى كل سنة فى ضوء الاحتمالات الثلاثة لتحقق الحالة الاقتصادية وهى الكساد والنمو والازدهار .

وتجدر الإشارة إلى أن معدل العائد الخالى من المخاطر - يتحدد في الأغلب الأعم من الحالات - بعائد أدون الخزانه ، ويعد هذا المعدل من وجهة نظر إسلامية من الأمور التي تحتاج إلى دراسة خاصة من جانب المهتمين بهذا الموضوع (رجال الشريعة ورجال الاقتصاد والمال) ، وكمحاوله مبدئية يقترح الحناوى وآخرون (٢٠٠٩) عدة بدائل تخضع للنقاش الشرعى من جانب المهتمين بموقف الشرع من عائد أدون الخزانه ، ومن بين هذه البدائل ما يلي :

١- استخدام " مقابل الخدمة " الخاص بالقروض الحسنة التي تقدمها البنوك الإسلامية حيث إنها لا تمثل " الفائدة " المحرمة شرعا ، بل هي التعويض عن المصاريف المنفقة فعلا على منح القروض ويمكن أن يضاف إليها " بدل تضخم " إذا وافق رجال الشريعة على ذلك .

٢- استخدام " نسبة الزكاة على الأموال " وهى في حدود ٢,٥ % ، ويؤخذ على هذه النسبة أنها منخفضة للغاية كما أنها تتشابه مع " مقابل خدمة القروض الحسنة " فى أنها لا تأخذ عنصر التضخم فى الاعتبار .

٣- استخدام " هامش الربح " الذى تستخدمه بعض البنوك الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية على أساس عمليات المرابحة الإسلامية وذلك في حالة حصول هذه البنوك على ضمانات مصرفية مؤكدة للسداد في حالة عدم قدرة المستفيد على السداد .

وبصفة عامة ، يواجه استخدام أساليب خصم التدفقات النقدية باعترافات من جانب بعض المهتمين بشئون الاقتصاد الإسلامى والمعاملات المالية الإسلامية لارتباط مفهوم الخصم عادة بالفائدة المحرمة (الحناوى وآخرون ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧١) . ومن ثم عرض البعض عدة مقترحات لمعدل الخصم بما يتناسب مع منهج الاقتصاد الإسلامى ومن بينها ما يلي : (سمحان ، ٢٠١٠)

١- استخدام المتوسط المرجح لمعدل عوائد الاستثمارات المثيلة (التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة) كمعدل للخصم والتي تتصف بنفس درجة المخاطرة لأصول المنشأة موضوع الدراسة. وهذا يتطلب

حصر البيانات والمعلومات التفصيلية على شكل سلاسل زمنية عن الاستثمارات المثيلة ، وحساب الأوزان الترجيحية لتكرار حدوث العائد.

٢- استخدام نسبة العائد التشغيلي القطاعي كمعدل للخصم بحيث يتم تقسيم الأنشطة الاستثمارية إلى قطاعات (صناعة / تجارة / زراعة / خدمات .. إلخ) ، كما يتم تقسيم القطاعات إلى ثلاث مستويات حسب الأصول المستثمرة (مستوى صغير / متوسط / كبير) ومن خلال قوائم الدخل يتم استخراج نسبة العائد التشغيلي لكل مستوى في القطاعات بقسمة صافي الربح التشغيلي على إجمالي الأصول المستثمرة . ويستخرج متوسط العائد التشغيلي لكل مستوى ضمن النشاط بجمع النسب المستخرجة وقسمتها على عدد الشركات (الناجحة فقط) في كل مستوى .

ويقترح الباحث استخدام معدل خصم مبنى على المتوسط المرجح لتكلفة الاستثمار في الصكوك الإسلامية ، مع تحديد المعدل وفقا لطبيعة الصكوك ومحاولة ربطها بطبيعة أنشطة منشآت الأعمال ، مثل معدلات خصم لكل من: صكوك التمويل ، صكوك الإجارة ، صكوك الاستثمار ، صكوك المشاركة في الإنتاج ، وصكوك الصناديق والمحافظ الاستثمارية ، وذلك بعد أخذ رأى رجال الشريعة في هذا المقترح .

وبناءً على ما تقدم ، ونظرا لأن القيمة الحالية المخصومة غالبا ما يحيطها عدم التأكد في كل من مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتحديد معدل أو سعر الخصم الملائم . بالإضافة إلى ما ورد بمعايير المراجعة الدولية والمصرى رقم ٥٤٥ بشأن تنوع إجراءات المراجعة التي تتعامل مع خطر التحريف الهام والمؤثر في قياس المنشأة للقيمة العادلة ، وتشمل هذه الإجراءات اختبار الافتراضات الهامة للإدارة ونموذج التقييم والبيانات الأساسية ، وعمل تقديرات مستقلة للقيمة العادلة باستخدام نموذج من عمل مراقب الحسابات وذلك لتدعيم قياس المنشأة للقيمة العادلة .

فإنه تبدو أهمية قيام مراقب الحسابات بتقييم الإصدارات المهنية المعنية بمراجعة قياس القيمة العادلة ، وتحديد مجالات مراجعة القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة بالارتكاز على اختبار الافتراضات الهامة للإدارة ، وهذا ما يوضحه العرض التالي .

رابعا : الإطار الفكرى لمراجعة القيمة الحالية كمدخل لقياس القيمة العادلة

ذكر (Humphrey, et al. (2009 أن استخدام عمل الخبراء في عملية قياس القيمة العادلة يعتبر أحد السبل التي يمكن أن تعتمد عليها مكاتب المحاسبة لمعالجة نقص الخبرة والمهارة في عملية القياس ، مع ملاحظة أن مراقبي الحسابات لديهم قدر كاف من المعرفة والمهارة والقدرة على فهم ومراقبة وتقييم عمل الخبراء المكلفين بعملية القياس . وعلى المدى الطويل لا يمكن لمراقبي الحسابات الاستمرار في الاعتماد على عمل الخبراء ، حيث يجب على المراقبين اكتساب المعارف والمهارات من خبراء التقييم من أجل التحقق مباشرة من عملية القياس المحاسبي للقيمة العادلة (Carmichael, 2004) .

وقد أشار King (2006) إلى أنه في الوقت الذي يجب أن يقوم فيه الخبير المثلث (Valuation Specialists) والإدارة بوضع تصور موضوعي محدد للقيمة العادلة للأصل أو الالتزام ، إلا أن اختبار وفحص عملية التقييم بواسطة مراقب الحسابات ليست مهمة سهلة وخاصة في حالة عدم وجود سوق نشطة ، ومن ثم من المحتمل أن تميل (Biased) إدارة المنشأة بشكل متعمد أو غير متعمد نحو ابتداء قيمة تفاؤلية (Optimistic Value) للأصل .
والعرض الآتي بعد يوضح دور المنظمات المهنية في توجيه وإرشاد مراقبي الحسابات نحو مراجعة قياسات القيمة العادلة .

١/٤ تقييم الإصدارات المهنية في مجال مراجعة القياس المحاسبي للقيمة العادلة :

أولت نشرة معايير المراجعة الأمريكية رقم ١٠١ (SAS NO.101,2003) اهتماما بالاعتبارات التي يجب على مراقب الحسابات أن يأخذها في حسابه عند تفهم عمليات المنشأة لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وإجراءات الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر ، وكذلك اختبار الافتراضات الهامة للإدارة ونموذج التقييم والبيانات الأساسية .

وأكد مجلس مراقبة شركات المحاسبة العامة (PCAOB, 2007) على ضرورة اهتمام مراقب الحسابات بفحص وتقييم الافتراضات الهامة للإدارة والمستخدم في تحديد القيمة العادلة وأنها توفر أساسا معقولا للقياس . وفي محاولة لتحسين قدرة المراقب على تحديد أنواع الأخطاء المادية التي يمكن أن تحدث نتيجة للمخاطر المتصلة بقياس القيمة العادلة مع وجود درجة عالية من الارتياح في القياس ، قدم بعض أعضاء المجلس التوصية بالإجراءات التالية : (PCAOB, 2009)

- ١- تقييم مدى خبرة الإدارة في القيام بوضع تقديرات دقيقة للقيمة العادلة .
- ٢- تقييم ما إذا كان يتم استخدام نموذج معين وتحديد مدى قبول النموذج عموما .
- ٣- البحث عن افتراضات بديلة عن افتراضات الإدارة واستخدامها في تقييم قدرة الإدارة على وضع الافتراضات .
- ٤- التحقق من صحة المعلومات من طرف ثالث .

وقد تناول معيارى المراجعة الدولية والمصرى رقم ٥٤٥ مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها بغرض توفير إرشادات لمراقبي الحسابات تتعلق بمراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة بالقوائم المالية . واهتم المعياران بالجوانب التالية: (معيار المراجعة المصرى رقم ٥٤٥ ، ٢٠٠٨ ، ISA (No.545, 2004)

تفهم إجراءات المنشأة في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر .

تقييم مدى ملاءمة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة .

إجراءات المراجعة التي تتعامل مع خطر التحريف الهام والمؤثر في قياسات وإفصاحات المنشأة للقيمة العادلة .

وتناول مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB, 2008) تحديات مراجعة التقييم المحاسبي للقيمة العادلة وأهمية عملية التقييم في العديد من أطر إعداد التقارير المالية المطبقة ، وأنه من المتوقع أن يكون مراقبي الحسابات على بينة من الحاجة إلى فهم المبادئ المحاسبية والقواعد المتعلقة بالمحاسبة على أساس القيمة العادلة وإعطاء الأهمية المناسبة في مجال التطبيق . وقد أكد المجلس على أهمية فهم المراقب للمنشأة وبيئتها للوقوف على صحة افتراضات الإدارة والتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة ، حيث أن درجة عدم التأكد من التقديرات يزيد ويؤثر بدوره على مخاطر الأخطاء الجوهرية .

وعادة ما تتصف القياسات المعقدة للقيمة العادلة - كنموذج القيمة الحالية - بعدم التأكد بصورة كبيرة فيما يخص مصداقية عملية القياس ، ويمكن أن يكون عدم التأكد بدرجة أكبر نتيجة لكل من : طول فترة التنبؤ ، عدد الافتراضات الهامة والمعقدة المصاحبة للعملية، وجود درجة عالية من عدم الموضوعية التي تصاحب الافتراضات والعوامل المستخدمة في العملية ، وجود درجة عالية من عدم التأكد التي تصاحب الحدوث المستقبلي المفترض أو تحقق النتائج المبنية على الافتراضات المستخدمة ، والنقص في البيانات الموضوعية نتيجة لاستخدام عناصر تقديرية بدرجة كبيرة . (معيار المراجعة المصرى رقم ٥٤٥ ، ٢٠٠٨).

وبناءً على ما سبق ، يؤكد كل من Grego and Zollo (2003) على ضرورة اهتمام مراقب الحسابات بالتحقق من الافتراضات الهامة التي يقوم عليها نموذج القيمة الحالية وتقييم ما إذا كانت هذه الافتراضات معقولة وتعكس المعلومات السوقية أو لا تتلاءم معها . والافتراضات في ظل هذا النموذج تتعلق بمستوى التدفقات النقدية والفترة الزمنية المستخدمة في التحليل ومعدل الخصم ، ومن ثم يتم عادة دعم الافتراضات من خلال الأنواع المختلفة من الأدلة من المصادر الداخلية والخارجية التي تمد بالدعم الموضوعي للافتراضات المستخدمة . ويقوم المراقب بتقييم المصدر ومدى مصداقية أدلة المراجعة التي تؤيد افتراضات الإدارة بما في ذلك دراسة الافتراضات في ضوء المعلومات التاريخية وتقييم ما إذا كانت مبنية على خطط تستوعبها القدرة الإنتاجية للمنشأة .

ولقد تم تعديل معيار المراجعة الدولي رقم ٥٤٠ عام ٢٠٠٩ والمرتببط بمراجعة التقديرات المحاسبية : ليشمل تحديد القيمة العادلة للتقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة ، بهدف حصول مراقب الحسابات على أدلة المراجعة الملائمة والكافية حول معقولية تلك التقديرات وكفاية الإفصاحات ذات الصلة للبيانات المالية في سياق إعداد التقرير المالي المطبق في المنشأة . (ISA 540, 2009) وأكد المعيار على أن نية الإدارة تكون هامة في تحديد مدى ملاءمة استخدام المنشأة للقيمة العادلة ، وحيث أن مدى أدلة المراجعة التي يجب الحصول عليها عن نية الإدارة تعتبر أمر يرجع للحكم المهني ، فمن المعتاد أن تشمل إجراءات المراقب استفسارات من الإدارة ، مع توثيق ملائم للردود وذلك مثل :
١- دراسة التاريخ السابق للإدارة في تنفيذ أهدافها المقررة وذلك فيما يخص الأصول والالتزامات .

٢- فحص الخطط المكتوبة والمستندات الأخرى كالموازنات ومحاضر الاجتماعات .

٣- دراسة أسباب الإدارة المعلنة لاختيار أسلوب معين .

٤- دراسة قدرة الإدارة على تنفيذ أسلوب عمل معين، فى ظل الظروف الاقتصادية للمنشأة، بما فى ذلك تأثيرها على ارتباطاتها التعاقدية .

ويتضح للباحث مما تقدم ، أن المنظمات المهنية أولت اهتماما بضرورة إلمام مراقب الحسابات بمجالات المعرفة بنشاط المنشأة ليتمكن من التحقق من الافتراضات الهامة للإدارة فى تقديرها للتدفقات النقدية المستقبلية . والعرض الآتى بعد يوضح تلك المجالات وكيفية استفادة المراقب منها فى التحقق من صحة افتراضات الإدارة الهامة وتقديراتها للتدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم الملائمة ، ومن ثم إمكانية تصميم برنامج لمراجعة القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة ، ويتضمن هذا البرنامج أهم الجوانب التى تخضع للفحص والتحقق بواسطة مراقب الحسابات.

٢/٤ برنامج مراجعة الافتراضات الهامة لتحديد القيمة الحالية لصادف التدفقات النقدية :

ينبغى على مراقب الحسابات أن يحصل على مستوى كاف من المعرفة عن نشاط المنشأة ، ليكون بمقدوره أن يقيم ما إذا كانت الافتراضات الهامة المطلوبة لإعداد تقديرات التدفقات النقدية ومعدل الخصم قد تم تحديدها بشكل ملائم . وفى سبيل ذلك يصمم مراقب الحسابات برنامجا للمراجعة يتضمن فى أحد أركانه التحقق من الجوانب التالية:

١/٢/٤ أنشطة الرقابة ذات الصلة على نظام إعداد تقديرات التدفقات النقدية :

وتتضمن هذه الأنشطة السياسات والإجراءات المرتبطة بتقويم الأداء ومعالجة المعلومات وعناصر الرقابة المادية وتوزيع الاختصاصات . وتزداد عوامل الخطر المرتبطة بالتحريفات نتيجة زيادة فرص عدم وجود متابعة فعالة للإدارة ناجم عن سيطرة شخص منفرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد على الإدارة وبدون وجود رقابة على مستحقاتهم المالية ، والإشراف غير الفعال من قبل المسؤولين عن الحوكمة على عملية إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية ، وكذلك نتيجة زيادة فرص وجود هيكل تنظيمى معقد أو غير مستقر ناجم عن معدل الدوران العالى لمسئولى الإدارة العليا أو المسؤولين عن الحوكمة ، بالإضافة إلى زيادة فرص وجود أوجه قصور فى مكونات الرقابة الداخلية نتيجة نظم المعلومات والحسابات غير الفعالة بما فى ذلك نقاط الضعف الهامة والمؤثرة فى الرقابة الداخلية . (معيار المراجعة المصرى رقم (٢٤٠ ، ٢٠٠٨)

ويقع على عاتق مراقب الحسابات - درءا للمسئولية والمساءلة - عبء تنظيم جلسات مناقشة فعالة بين أعضاء فريق المراجعة فيما يتعلق بمخاطر الغش مع ممارسته لدرجة ملائمة من الشك المهني وإجراء استفسارات موسعة مع الإدارة والأطراف الأخرى (لجنة المراجعة ، موظف المراجعة الداخلية) للتعرف على مخاطر الغش الجوهري ، واتخاذ إجراءات موجهة نحو مخاطر تجاوز أو اختراق (Override) الإدارة للرقابة الداخلية (McCoonell and Banks, 2003) . وذلك بغية التحقق من صحة ما يلي :

- ١- إن الافتراضات معقولة ومؤيدة وتمثل أفضل تقديرات الإدارة للظروف والأوضاع الاقتصادية للأصل على مدار عمره الإنتاجي.
- ٢- إن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة معدة إعدادا جيدا على أساس تلك الافتراضات.
- ٣- إن التدفقات النقدية المستقبلية تم إعدادها على أساس متنسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة.
- ٤- تقييم المصادر الداخلية والخارجية المؤيدة لافتراضات الإدارة الهامة ، بما فيها تقييم الافتراضات في ظل المعلومات المالية التاريخية.
- ٥- تقييم ما إذا كانت الافتراضات مبنية على خطط يمكن للشركة تحقيقها من خلال قدراتها المتوفرة .
- ٦- ان تقدير التدفقات النقدية المستقبلية قد تم على ضوء آخر الموازنات والتوقعات التي اعتمدها الإدارة .

٢/٢/٤ مدى خبرة الأشخاص القائمين على إعداد تقديرات التدفقات النقدية :

يتعرف مراقب الحسابات على عنصر الخبرة من خلال فحص ودراسة سياسات الموارد البشرية والتي ترتبط بوجود معايير لاختيار أفضل الأفراد المؤهلين مع التركيز على الخلفية التعليمية والخبرة والانجازات السابقة وأدلة النزاهة والقيم الأخلاقية وسياسات التدريب. ويسعى مراقب الحسابات في هذه الحالة إلى التحقق من المعرفة والخبرة المتوفرة لدى الإدارة في استخدام نماذج التقييم المناسبة للقيمة العادلة ، من خلال الوقوف على طرق التعلم التي تمارسها الإدارة مثل التعلم التجريبي والتعلم القائم على حل المشاكل والتعلم القائم على دراسة الحالة لتعزيز وتنمية مهارات التفكير الناقد (Bratten, et al., 2012) .

بالإضافة إلى تحقق مراقب الحسابات من قدرة المنشأة على الاستمرار من خلال ما تقوم به الإدارة من تطوير مستمر للمنتجات والأداء الإداري والتشغيلي ، عن طريق الابتكار والتعلم والذي يعتمد على

ثلاثة قواعد أساسية وهي ؛ تحسين قدرات العاملين ، رفع كفاءة نظم المعلومات ، والدافعية أو التحفيز (Motivation) وتفويض السلطة والإجراءات التنظيمية (Kaplan and Norton,1996) ، بالإضافة إلى التحقق من قدرة الإدارة على تحديد العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التالية: (معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ ، ٢٠٠٦)

١- أن تعكس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل الخصم الافتراضات الثابتة بشأن زيادة الأسعار التي ترجع إلى التضخم.

٢- يتم استخدام معدل خصم مناسب للتدفقات النقدية المستقبلية بالعملة الأجنبية ، وترجم القيمة الحالية باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ حساب القيمة العادلة.

٣- ان تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لا تشمل كل من : التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة التي لا ترتبط مباشرة بالأصل محل الدراسة ، وإعادة هيكلة مستقبلية لم تلتزم الشركة بها بعد ، وتطوير أو تحسين أداء الأصل ، والأنشطة التمويلية ، ومقبوضات أو مدفوعات ضريبة الدخل حيث يحدد معدل الخصم قبل الضريبة.

٣/٢/٤ عمليات النشاط المتعلقة بالإيراد والسوق والإنتاج والعملاء والموردين:

حيث يدرس مراقب الحسابات طبيعة مصادر الإيراد ، والمنتجات أو الخدمات والأسواق (مثل العملاء الرئيسيين والتعاقدات وشروط السداد والنصيب في السوق والمنافسين والصادرات وسياسات التسعير وسمعة المنتجات وإستراتيجية وأهداف التسويق)، وإدارة العمليات الإنتاجية ، والمشاركة في التجارة الإلكترونية ، والانتشار الجغرافي ، والموردين الهامين للسلع والخدمات (مثل التعاقدات طويلة الأجل واستقرار الإمدادات وشروط السداد) . كما يقوم مراقب الحسابات بدراسة المجالات التي تظهر فيها كفاءة وفعالية عمليات التشغيل الداخلي والتي من بينها ما يلي: (Kaplan and Norton,2001)

١- استجابة المنشأة لعمليات الابتكار سيؤدي إلى ضرورة فهم ومعرفة احتياجات السوق المتغيرة دوماً ، ومن ثم الإبداع في تقديم المنتجات / الخدمات المتطورة والجديدة للنفاذ (Penetrate) إلى الأسواق بشكل أفضل .

٢- إن العمليات المرتبطة بإنتاج وتوصيل المنتجات / الخدمات يجب أن تتسم بالتميز التشغيلي حيث يتم تحسين جودة العمليات الإنتاجية / الخدمية وتحقيق الكفاءة في استخدام وتشغيل الأصول .

٣- زيادة قيمة العميل بالنسبة للمنشأة في مرحلتى تقديم المنتج المتميز وخدمات ما بعد البيع لتوسيع وتعميق العلاقات التجارية مع العملاء وإشباع حاجاتهم واعتبارهم متضامنون في الأداء .

هذا بالإضافة إلى فحص مراقب الحسابات للتقارير الداخلية للمنشأة للوقوف على ما إذا كان الأداء الاقتصادي للأصل أفضل (أو أسوأ) مما كان متوقعا ، أو سيكون أفضل (أو أسوأ) في المستقبل ، بما يؤثر على التدفقات النقدية الفعلية أو المتوقعة من استخدام الأصل . وكذلك التحقق من أدلة المصادر الخارجية للمعلومات والمتعلقة بكل من (معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ ، ٢٠٠٦):

- ١- الانخفاض الجوهرى (أو الزيادة) فى القيمة السوقية للأصل خلال الفترة .
- ٢- تغييرات جوهرية فى البيئة التكنولوجية والسوقية والاقتصادية والقانونية ، ولهذا التغيرات تأثير سلبي (أو لصالح المنشأة) فعلى أو محتمل على الفرص المكتسبة للمنشأة من عملياتها أو من السوق المخصص للأصل خلال الفترة .
- ٣- زيادة معدلات الفائدة السوقية (أو انخفاض المعدل) بما يؤثر على معدل أو سعر الخصم المستخدم فى حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية من الأصل ، وبما يؤدي إلى اضمحلال جوهرى (أو زيادة جوهرية) فى القيمة الاستردادية للأصل .
- ٤- انخفاض القيمة السوقية لرأس المال عن صافى القيمة الدفترية للأصول .

٤/٢/٤ توثيق الافتراضات الهامة للإدارة :

ينبغي على مراقب الحسابات الحصول على أدلة عن نوايا الإدارة فيما يتعلق بالافتراضات الهامة التى يقوم عليها قياس القيمة العادلة باستخدام نموذج القيمة الحالية . وحيث أن مدى المراجعة التى يجب الحصول عليها عن نية الإدارة تعتبر أمرا يرجع للحكم المهني ، فمن المعتاد أن تشمل إجراءات المراقب استفسارات من الإدارة ، مع توثيق ملائم للردود وذلك مثل : (معيان المراجعة المصرى رقم ٥٤٥ ، ٢٠٠٨)

- ١- دراسة التاريخ السابق للإدارة فى تنفيذ أهدافها المقررة وذلك فيما يخص الأصول والالتزامات .
- ٢- فحص الخطط المكتوبة والمستندات الأخرى كالموازنات ومحاضر الاجتماعات .
- ٣- دراسة أسباب الإدارة المعلنة لاختيار أسلوب عمل معين .
- ٤- دراسة قدرة الإدارة على تنفيذ أسلوب عمل معين ، فى ظل الظروف الاقتصادية للمنشأة ، بما فى ذلك تأثيرها على ارتباطاتها التعاقدية .
- ٥- الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة تتعلق بملاءمة أساليب القياس والافتراضات الهامة للإدارة والثبات فى تطبيق تلك الأساليب .
- ٦- تقييم مصادر الأدلة (الداخلية والخارجية) المؤيدة للافتراضات الهامة للإدارة وإلى أى حد يمكن الاعتماد عليها .

٥/٢/٤ الأساليب المستخدمة لتطبيق وتطوير افتراضات الإدارة ومتابعة التغييرات فى هذه الافتراضات :

نظرا لأن بعض قياسات القيمة العادلة تكون أكثر تعقيدا عن غيرها بشكل متأصل وترتبط بعدم تأكد متعلق بحدوث الأحداث المستقبلية أو نتائجها ، وبالتالي فإن الافتراضات التي يمكن أن ترتبط باستخدام الحكم الشخصي يجب أن تتم كجزء من عملية القياس . وتفهم مراقب الحسابات لعملية القياس بما في ذلك درجة تعقيده ، تساعده في تحديد مخاطر التحريف الهام والمؤثر وتقييمها ، وذلك من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية .

ففي مجال التنبؤ بالقيم المتوقعة للطلب خلال العمر الإنتاجي المتبقى للأصل اعتمادا على البيانات والمعلومات التسويقية المتاحة في الماضي والحاضر والمستقبل ، يدرس مراقب الحسابات مدى اعتماد إدارة المنشأة على الأساليب أو النماذج الإحصائية كنموذج السلاسل الزمنية ونموذج تحليل الانحدار المتعدد في التنبؤ بقيم المتغير التابع داخل مدى معين (الطلب / السعر) باحتمال معين . وهنا يقع على عاتق المراقب عبء التحقق من سلامة البيانات (مدخلات النموذج) وملاءمتها للافتراضات التي يقوم عليها النموذج المستخدم .

وفي مجال تحديد معدل خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية يدرس مراقب الحسابات مدى ملاءمة معدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية من خلال التحقق من المبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل أو سعر الخصم . حيث تشمل المبادئ العامة التي تخضع للتحقق بواسطة المراقب ما يلي:

١- أن تظهر أسعار الفائدة المستخدمة لتخصيم التدفقات النقدية والافتراضات المتوقعة مع الافتراضات المتأصلة في التدفقات النقدية المقدر.

٢- أن تكون أسعار الخصم خالية من أية عوامل ليس لها صلة بالأصل محل التقييم.

٣- أن تعكس أسعار الخصم مجموعة من النتائج الممكنة وليس فقط قيمة الحد الأدنى والحد الأقصى.

٤- أن تستخدم أسعار خصم مستقلة لفترات مستقبلية مختلفة تكون فيها القيمة العادلة حساسة لأي اختلاف في المخاطر عن الفترات المختلفة أو تكون حساسة لتوقيت وشروط سعر الفائدة.

٥- أن يكون سعر الخصم قبل الضرائب وعندما يكون الأساس المستخدم لتقدير سعر الخصم بعد الضرائب يتم تعديل هذا الأساس ليظهر السعر قبل الضرائب ، التزاما بمعايير المحاسبة المصرية.

كما تشمل العوامل المؤثرة في تحديد معدل أو سعر الخصم والتي تخضع للتحقق بواسطة مراقب الحسابات ما يلي :

١- القيمة الزمنية للنقود للفترات حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

٢- التوقعات بشأن الاختلافات الممكنة في قيمة أو توقيت التدفقات النقدية.

٣- مقابل تحمل درجة عدم التأكد المتأصلة في الأصل.

٤- عدم قابلية تسييل الأصل.

وتتعدد معدلات الخصم التي تستخدم في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ، ويقوم مراقب الحسابات بدراسة وتحديد المعدل المناسب ، ومن بين معدلات الخصم المتاحة ، متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال (WACC) للمنشأة والمحددة باستخدام نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (CAPM) بالمعادلات السابق تحديدها وهي :

$$E[(R)_j] = R_F + (R_M - R_F)\beta_j$$

$$WACC_a = (1 - T_c) \times RD \times \frac{g}{(1 + g)} + R_c \times \left[1 - \frac{g}{(1 + g)}\right]$$

$$WACC_b = WACC_a \times [1 + (1 - T)]$$

٤/٢/٦ ظروف الصناعة والبيئة التنظيمية :

فبالنسبة لظروف الصناعة يقوم مراقب الحسابات بدراسة السوق والمنافسة والطلب والقدرة الإنتاجية والمنافسة السعرية والأنشطة الدورية أو الموسمية وتكنولوجيا الإنتاج المتعلقة بمنتجات المنشأة ، ودراسة أثر هذه الظروف على مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية . وعلى سبيل المثال يدرس المراقب درجة المنافسة في السوق والتي تتراوح ما بين المنافسة الكاملة والاحتكار التام لتحديد مدى قدرة المنشأة على تصميم السياسة السعرية لمنتجات المنشأة .

أما البيئة التنظيمية فيدرس المراقب التشريعات واللوائح التي تؤثر بشدة على العمليات الإنتاجية للمنشأة ، والسياسات الحكومية التي تؤثر حاليا على سلوك أنشطة المنشأة كالسياسات المالية والنقدية والتدخل الحكومي في سوق المنتجات أو في أسواق المدخلات الإنتاجية ، والعوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر حاليا على نشاط المنشأة مثل المستوى العام للنشاط الاقتصادي (الكساد ، النمو ، الازدهار) والتضخم.

فالظروف الاقتصادية المنقلبة قد تؤدي إلى زيادة الضغوط على الإدارة لتحقيق بعض النتائج المالية بما يسهم في التحيز في تقديرات الإدارة (Bratten, et al., 2012) وهذا يتطلب من مراقب الحسابات التحقق من سلامة توقعات الإدارة للعناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التالية: (معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ ، ٢٠٠٦)

- ١- التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المتواصل للأصل أو مجموعة الأصول .
- ٢- التدفقات النقدية للخارج التي تتكبدتها المنشأة بالضرورة لإحداث التدفقات الداخلة .
- ٣- صافى التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها أو سدادها لبيع الأصل أو التصرف فيه فى نهاية عمره الإنتاجى (القيمة المتبقية للأصل) .

٧/٢/٤ الاستعانة بعمل الخبراء فى تحديد تقديرات التدفقات النقدية :

فى حالة استعانة إدارة المنشأة بعمل الخبير فى تحديد الافتراضات الهامة لتقدير التدفقات النقدية ، ينبغى على مراقب الحسابات دراسة الشهادة المهنية أو الترخيص الممنوح للخبير من جهة مهنية ملائمة أو عضويته فيها ، وخبرة وموضوعية وسمعة الخبير فى مجال المهام المكلف بها بواسطة الإدارة .

كما يقوم مراقب الحسابات بعمل استفسارات بخصوص أية إجراءات يقوم بها الخبير ليتأكد عما إذا كانت مصادر البيانات ذات صلة وموثوق بها ، وفحص أو اختبار البيانات التى يستخدمها الخبير ، وفهم الافتراضات والأساليب المستخدمة بواسطة الخبير ودراسة مدى ملاءمتها ومعقوليتها استنادا على معرفة المراقب بالنشاط ونتائج إجراءات المراجعة الأخرى . (معيار المراجعة المصرى رقم ٦٢٠ ، ٢٠٠٨)

وقد يحتاج مراقب الحسابات إلى الاستفادة بعمل الخبراء لتقييم معقولية القيمة العادلة أو وضع تقديرات مستقلة عن القيمة العادلة ، وفى كلتا الحالتين ، تطلب المعايير المهنية من المراقب تقييم عمل الخبراء وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية فى حالة الضرورة . ويدرس المراقب درجة معرفة فريق العمل وخبرته السابقة الخاصة بعملية القياس ، وخطر التحريف الهام والمؤثر على طبيعة وتشابك والأهمية النسبية للموضوع محل المراجعة ، وكيفية ونوعية أدلة المراجعة الأخرى المتوقع الحصول عليها (معيار المراجعة المصرى رقم ٦٢٠ ، ٢٠٠٨) .

٨/٢/٤ اتصال مراقب الحسابات بالمسؤولين عن الحوكمة بشأن قياس القيمة العادلة:

بسبب حالة عدم التأكد الذى يرتبط غالبا ببعض قياسات القيمة العادلة ، فإن التأثير المحتمل لأى من المخاطر الهامة على القوائم المالية يمكن أن يمثل أهمية للحوكمة فعلى سبيل المثال ، يدرس المراقب توصيل طبيعة الافتراضات الهامة المستخدمة فى قياس القيمة العادلة ، ودرجة عدم الموضوعية المتعلقة بوضع الافتراضات ، والأهمية النسبية للبنود التى يتم قياسها بالقيمة العادلة بالنسبة للقوائم المالية ككل للمسؤولين عن الحوكمة . بالإضافة إلى نقاط الضعف فى نظم الرقابة الداخلية والتساؤلات حول نزاهة لإدارة ومدى ضلوع الإدارة فى حوادث غش (معيار المراجعة المصرى رقم ٥٤٥ ، ٢٠٠٨) .

هذا بالإضافة إلى دراسة مراقب الحسابات للمعلومات المتاحة حول الموقف المالى للمديرين أو المسؤولين عن الحوكمة ، والتي قد تشير إلى أنه سيكون مهددا بالأداء المالى للمنشأة نتيجة وجود مصالح مالية كبيرة فى المنشأة أو أن جزءا كبيرا من عوائدهم يكون مشروطا بتحقيق أهداف طموحة أكثر مما يجب لأسعار الأسهم أو نتائج التشغيل أو الموقف المالى أو التدفقات النقدية ، أو وجود ضغط هائل على الإدارة أو الأفراد المسؤولين عن التشغيل لتحقيق أهداف مالية قد وضعها المسؤولون عن الحوكمة بما فى ذلك المبيعات المستهدفة (معيار المراجعة المصرى رقم ٢٤٠ ، ٢٠٠٨).

٩/٢/٤ اتساق تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مع تقديرات الفترات السابقة :

يحصل مراقب الحسابات على درجة من المعرفة عن المعلومات المالية التاريخية لتقييم ما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها وفقا لأساس متسق مع المعلومات التاريخية ، ولتوفير قاعدة تاريخية يمكن استخدامها لتقييم افتراضات الإدارة . فعلى المراقب أن يحدد ما إذا كانت المعلومات التاريخية قد تم إعدادها فى ضوء مبادئ محاسبية مقبولة وتم مراجعتها .

(معيار المراجعة المصرى رقم ٦٢٠ ، ٢٠٠٨)

كما يدرس مراقب الحسابات تاريخ المنشأة من الجوانب التالية: (معيار المراجعة المصرى رقم ٢٤٠ ، ٢٠٠٨)

١- الدعاوى ضد المنشأة أو إدارتها أو المسؤولين عن الحوكمة ، بالغش والتدليس ومخالفة القوانين واللوائح .

٢- الفشل المستمر للإدارة فى تصحيح نقاط الضعف الهامة والمؤثرة فى نظام الرقابة الداخلية فى الوقت المناسب ، ذات الأثر على التدفقات النقدية المتوقعة.

٣- توتر العلاقة بين الإدارة ومراقب الحسابات فى الأعوام السابقة ، ويتضح ذلك من خلال النزاع المتكرر مع المراقب السابق على الأمور المحاسبية أو أمور المراجعة ، والسلوكيات الاستبدادية للإدارة فى التعامل مع مراقب الحسابات وبصفة خاصة المتعلقة بمحاولات التأثير على نطاق عمله أو فى اختيار أو استمرار الأفراد المكلفين بعملية المراجعة .

٤- اعتياد الإدارة على تقديم وعود للمحللين أو الدائنين أو غيرهم من الأطراف الأخرى بتحقيق نتائج مستقبلية غير واقعية أو طموحة أكثر مما يجب .

٥- إن التقارير الداخلية للمنشأة توضح أن التدفقات النقدية لتشغيل الأصل أو صيانته أعلى مما هو مقرر فى الموازنة ، أو ان صافى التدفقات النقدية الفعلية أو خسائر الأصل أسوأ مما هو مقدر فى الموازنة .

١٠/٢/٤ النزاهة في إعداد وتغيير أنظمة الرقابة وإجراءات الأمن لنماذج التقييم :

إن النزاهة والقيم الأخلاقية هي عناصر أساسية لبيئة الرقابة التي تؤثر في مدى فعالية التصميم والإدارة ومتابعة العناصر الأخرى في نظام الرقابة الداخلية ، فالنزاهة والقيم الأخلاقية هي نتاج المعايير الأخلاقية والسلوكية للمنشأة ، وكيف يتم تبليغها وفرضها في الواقع العملي . وهي تشمل إجراءات لمنع أو الحد من الدوافع والإغراءات التي يمكن أن تدفع الأفراد إلى التورط في أفعال غير قانونية أو غير أخلاقية ، كما أنها تشمل توصيل معايير قيم وسلوكيات المنشأة إلى الأفراد من خلال عرض السياسات وميثاق الشرف وقواعد السلوك بإعطاء القدوة .

ويبرز دور مراقب الحسابات في التحقق من خطط الإدارة الموثقة للإشراف على برامج القيم والمبادئ ومدى الالتزام بها ، وبرامج تدريب العاملين على كيفية تطبيق المعايير والإجراءات المرتبطة بالقيم الأخلاقية ، والعقوبات التأديبية الناجمة عن مخالفات القيادات الإدارية والعاملين لتلك البرامج .

هذا بالإضافة إلى تحقق مراقب الحسابات من الإجراءات الرقابية الواجب توافرها لتحقيق معايير القيادة الأخلاقية وتشمل؛ قواعد نجاح البرامج الأخلاقية وعوامل المناخ الأخلاقي، تحقيق مواطنة الشركات والقيادة المجتمعية، حماية أصول الشركة وتحقيق النزاهة المالية ، عدم تضارب المصالح ومنع غسيل الأموال ، والالتزام بالنظم القانونية والتنظيمية (شاهين، ٢٠١٢، Marza,2005, Reamer,2007, Carmichael et al.,2011, .

١١/٢/٤ فحص الأداء المالي وغير المالي للمنشأة :

وتشمل الأمثلة على الموضوعات التي يمكن لمراقب الحسابات دراستها : النسب المالية وغير المالية الهامة ، ومؤشرات الأداء الهامة ومقاييس أداء العاملين ، وتحليل الاتجاهات واستخدام تقارير التنبؤ والموازنات التقديرية وتحليل الانحرافات ، وتقارير المحللين الماليين وتحليل المنافسين والأداء المالي من فترة لأخرى بما يتضمنه من نمو الإيرادات والربحية (معيار المراجعة المصري رقم ٣١٥ ، ٢٠٠٨) . وذلك بما يمكن مراقب الحسابات من أداء مهام مراجعة الأسس التالية لتقدير التدفقات النقدية :

١- اختبار أسباب الفروق بين التنبؤات الماضية للتدفقات النقدية والتدفقات النقدية الفعلية ، للحكم على مدى معقولية الافتراضات التي قامت عليها تلك التنبؤات.

٢- إن تقدير التدفقات النقدية حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل قد تم باستخدام معدل نمو ثابت أو متجهًا للانخفاض في السنوات التالية ، ما لم تكن هناك زيادة في المعدل تتوافق مع المعلومات الموضوعية حول أنماط المنتج أو دورة العمر الإنتاجي.

٣- عدم تجاوز معدل النمو في التدفقات النقدية المستقبلية متوسط معدل النمو على المدى الطويل بالنسبة للمنتجات أو الصناعات أو السوق الذي يستخدم فيها الأصل.

٤- متابعة الدراسات الخاصة بإمكانية دخول المنافسين للسوق وتقييد النمو ، للوقوف على صعوبات تجاوز معدلات النمو التاريخية على المدى البعيد.

وبناءً على ما تقدم ، تبدو أهمية إجراء دراسة ميدانية ، للوقوف على مدى ملاءمة الإطار الفكري المقترح لمراجعة نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية كمدخل لقياس القيمة العادلة ، وهذا ما يوضحه العرض التالي .

خامسا: دراسة ميدانية عن عناصر التحقق من نموذج القيمة الحالية

تهدف الدراسة الميدانية إلى استقراء فكر مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بمنشآت الأعمال المصرية ، للوقوف على مدى ملاءمة الإطار الفكري المقترح بشأن استخدام القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة للأصول طويلة الأجل. وذلك من خلال تحديد مجالات المعرفة بنشاط الشركة للتحقق من صحة الافتراضات الهامة لتقدير التدفقات النقدية ، والتحقق من أسس تقدير تلك التدفقات والعناصر المكونة لها ، وكذلك التحقق من المبادئ والعوامل المؤثرة في تحديد معدل الخصم ، بالإضافة إلى التحقق من معدلات الخصم المتاحة لتحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية .

ولتحقيق الهدف من الدراسة الميدانية يتناول الباحث طبيعة تلك الدراسة وتحليل النتائج واختبار فروض البحث ، وهذا ما يوضحه العرض التالي .

١/٥ طبيعة الدراسة الميدانية واختبار الاعتمادية لمتغيرات الدراسة :

يتضمن هذا الجزء مجتمع وعينة الدراسة ، وطريقة تجميع البيانات ، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ، واختبار الاعتمادية لمتغيرات الدراسة.

١/١/٥ مجتمع وعينة الدراسة وطريقة تجميع البيانات:

ينكون مجتمع الدراسة من فئتين :

الأولى : وتضم مراقبي الحسابات بمؤسسات المراجعة الكبرى والتي تتبع مؤسسات مراجعة دولية (مثل حازم حسن وشركاؤه مراسل KPMG ود.عبدالعزیز حجازی مراسل Howarth).

الثانية : وتضم القيادات الإدارية بشركات المساهمة المصرية المقيدة أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرية ، وتتبع قطاعات متنوعة كالبنوك والاتصالات والأدوية والعقارات. وقد تم تحديد حجم عينة الدراسة من المجموعة الأولى (عينة مراقبى الحسابات) بعدد مائة مفردة تم اختيارها بطريقة حكمية من تلك المؤسسات ، بينما تم تحديد حجم عينة الدراسة من المجموعة الثانية (عينة القيادات الإدارية) بعدد مائة مفردة تم اختيارها من قطاعات متنوعة كالبنوك والاتصالات والأدوية والعقارات والحديد والصلب (ملحق رقم ١).

وتم تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث وتحقيق الهدف من الدراسة الميدانية عن طريق قائمة استقصاء والتي اعتمد عليها الباحث كوسيلة رئيسية لجمع البيانات الأولية بغية استقراء فكر مراقبى الحسابات والقيادات الإدارية بشأن إجراءات التحقق من تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية كمدخل لقياس القيمة العادلة . وقد تم استخدام عدد إحدى وسبعين استمارة من قوائم الاستقصاء المستلمة من المجموعة الأولى ، وبنسبة استجابة قدرها ٧١% ، بينما تم استخدام عدد خمسة وسبعين استمارة من قوائم الاستقصاء المستلمة من المجموعة الثانية ، وبنسبة استجابة قدرها ٧٥% ، وهى نسب تصلح للتمثيل الإحصائى .

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد قائمة الاستقصاء قد مر بعدد من المراحل وهى :

- ١- استقراء الكتابات السابقة وما صدر عن المنظمات المهنية المتخصصة والهيئات المعنية بمعايير المحاسبة والمراجعة ، بغية حصر كافة الجوانب التى يمكن أن تتضمنها قائمة الاستقصاء ، ومن ثم تم إعداد قائمة استقصاء مبدئية .
 - ٢- تم عرض القائمة المبدئية على عدد محدود من مراقبى الحسابات والقيادات الإدارية ، بغية التأكد من مدى كفاية وملاءمة الأسئلة الواردة بالقائمة .
 - ٣- إعداد قائمة الاستقصاء فى صورتها النهائية ، وذلك فى ضوء ما أسفرت عنه نتيجة المقابلات الشخصية ، حيث تمت عمليات حذف وإضافة لبعض الأسئلة وإعادة صياغة البعض الآخر .
- ولقد تضمنت قائمة الاستقصاء فى شكلها النهائى خمسة أسئلة (ملحق رقم ٢) تناولت مجالات معرفة مراقبى الحسابات بنشاط الشركة لتحديد كافة الافتراضات الهامة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، وتحقيق المراقب من: أسس تقدير تلك التدفقات ، والعناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية ، والمبادئ والعوامل المؤثرة فى تحديد معدل أو سعر الخصم ، ومعدلات الخصم المتاحة . وتم ترتيب أسئلة القائمة بما يسهم فى اختبار فروض البحث .

٢/١/٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات:

بعد إجراء عمليات الترميز اللازمة لكافة متغيرات الدراسة الواردة بقائمة الاستقصاء، سوف يتم إدخال وتشغيل البيانات من خلال الحاسب الآلى باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية الجاهزة المسماة SPSS. ونظرا لطبيعة البيانات المجمعة وحتى يمكن اختبار فروض البحث ، فسوف يعتمد الباحث على ما يلي :

١- اختبار Mann – Whitney U :

ويستخدم لمعرفة ما إذا كانت توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية فيما يتعلق بدرجة الأهمية النسبية لإجراءات تحقق مراقب الحسابات من تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية كمدخل لقياس القيمة العادلة .

٢- اختبار تحليل التمايز (Discriminant Analysis):

ويعتبر من أساليب تحليل المتغيرات المتعددة لاستكشاف أسباب الاختلافات المشاهدة عند صعوبة فهم العلاقات السببية بدرجة كافية (جونسون ووشرن ، ١٩٩٨) . ويستخدم هذا الاختبار للتوصل إلى تحديد مجموعة المتغيرات التي لها تأثير معنوي في التمييز بين المجتمعات الخاضعة للتحليل من خلال اختبار Chi-Square ، وتحديد معامل الارتباط الأساسي أو التوافقي (Canonical Correlation) والذي يوضح أهمية النموذج وقوته في تحليل التمايز بين المجتمعات ، بالإضافة إلى ترتيب المتغيرات وفقاً للحجم المطلق للارتباط (Absolute size of correlation) ضمن دالة التمييز ، وكذلك تحديد قيمة معامل Wilks' Lambda والذي يحدد مدى قدرة النموذج على التمييز بين عينات الدراسة.

٣- اختبار Cronbach's Alpha:

ويستخدم باعتباره أكثر أساليب تحليل الاعتمادية (Reliability) دلالة في تقييم درجة التماسك الداخلي بين بنود المقياس الخاضع للاختبار . حيث يستخدم للتأكد من اتساق متغيرات الدراسة مع بعضها البعض ، من خلال ارتباط المتغيرات داخل المجموعة الواحدة، وارتباط كافة المتغيرات ببعضها البعض ، وذلك للتأكد من إمكانية توظيفها على نحو متكامل لحل المشكلة البحثية ، وذلك بالاعتماد على اختبار ألفا للاعتمادية والثقة .

٤- استخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي مثل الوسط الحسابي المرجح للوقوف على مدى الأهمية النسبية لكافة المتغيرات (العناصر التي تخضع للتحقق بواسطة مراقب الحسابات) .

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث قد اعتمد على مقياس ليكرت الدرجه ذى النقاط الخمسة لتحديد درجات الأهمية النسبية ، وتبدأ من خمس نقاط (هام جدا) ثم أربع نقاط (هام) وثلاث نقاط (متوسط الأهمية) ونقطتين (قليل الأهمية) وتنتهي بنقطة واحدة (عديم الأهمية) .

٣/١/٥ اختبار الاعتمادية لمتغيرات الدراسة:

يتناول الباحث فيما يلي نتائج اختبار الاعتمادية / الثبات للمقاييس المستخدمة في الدراسة ، وذلك باستخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) من خلال أسلوب معامل الارتباط ألفا (Alpha) Correlation Coefficient .

ومن المتعارف عليه إحصائياً أن إحصائية الاختبار يجب ألا تقل عن ٠,٦ (Ellison, et al.,2009) ويوضح الجدول التالي رقم (١) معامل الارتباط ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة، حيث يتضح أن درجة الارتباط الكلية سواء على مستوى المجموعة الواحدة ، أو مستوى كافة المتغيرات ، لا تقل عن ٠,٦ ، بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة وذلك بدرجة ثقة قدرها ٩٥% بالشكل الذي يدعم الثقة في متغيرات الدراسة ويؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية .

جدول رقم (١)

قيمة معاملات Cronbach's Alpha لمتغيرات الدراسة

معامل ارتباط			رمز المتغير	المتغير
Cronbach's Alpha				
مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية	القيادات الإدارية	مراقبي الحسابات		

معامل ارتباط Cronbach's Alpha			رمز المتغير	المتغير
٠,٩٤٧٧	٠,٩٣٨٠	٠,٩٥٠٤		- المقياس الكلى.
٠,٨٨٧٤	٠,٨٤٨٢	٠,٩١٢٩	A	- مجالات معرفة المراقب بنشاط الشركة.
٠,٨٧٣٧	٠,٨٦٢٤	٠,٨٧٨٨	B	- أسس تقدير التدفقات النقدية.
٠,٧٨٠٣	٠,٧٤٣٧	٠,٧٩٥٢	C	- العناصر المكونة لتقديرات التدفقات.
٠,٨٨٣٢	٠,٨٧٨٣	٠,٨٧٨٤	D	- مبادئ وعوامل تحديد معدل الخصم.
٠,٨٧٥٤	٠,٨٨٢٣	٠,٨٤٨٤	E	- معدلات الخصم المتاحة.

٢/٥ تحليل النتائج واختبار الفروض :

يتناول الباحث في هذا الجزء عرض أهم ما أظهرته نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية المرتبطة بتحقيق مراقب الحسابات من القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة ، وذلك لاختبار مدى صحة فروض البحث على النحو الموضح فيما يلي.

١/٢/٥ أهمية مجالات المعرفة بنشاط الشركة للتحقق من صحة الافتراضات الهامة:

يقضى الفرض الأول للبحث بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن مجالات معرفة مراقب الحسابات بنشاط الشركة لتقييم مدى ملاءمة افتراضات الإدارة الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة .

وتشير أهم نتائج التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض والموضحة بالجدول التالي رقم (٢) إلى ما يلي:

١. اتفاق رؤية مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن أهمية معرفة مراقب الحسابات بنشاط الشركة لتقييم مدى ملاءمة افتراضات الإدارة الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة ، حيث تراوح الوسط الحسابي المرجح لكافة مجالات معرفة المراقب ما بين ٤,٠٠ و ٤,٥٤ .

جدول رقم (٢)

أهمية معرفة مراقب الحسابات بنشاط الشركة للتحقق من الافتراضات الهامة للإدارة

اختبار Discrimin ant Analysis	اختبار Mann- Whitne y	الوسط الحسابي المرجح		مجالات المعرفة بنشاط الشركة للتحقق المراقب من الافتراضات الهامة للإدارة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية
		عينة مراقبي الحسابات	عينة القيادات الإدارية	
معاملات الارتباط التجميعية *	P- value			

٠,٤٨٤(٢)	٠,٠٠٨	٤,٢٨	٤,٥٤	١- أنشطة الرقابة ذات الصلة على نظام إعداد تقديرات التدفقات النقدية (A1).	
٠,٦٥٥(١)	٠,٠٠١	٤,٠٥	٤,٤١	٢- مدى خبرة الأشخاص القائمين على إعداد تقديرات التدفقات النقدية (A2).	
٠,٣٠٠(٧)	٠,٠٦٨	٤,٢٠	٤,٣٧	٣- عمليات النشاط والمرتبطة بالإيراد والسوق والإنتاج والعملاء والموردين (A3).	
٠,٠٥٠(١٠)	٠,٤٣٠	٤,٢٥	٤,٢٨	٤- توثيق الافتراضات الهامة للإدارة (A4).	
٠,١٠٦(٨)	٠,٥٥٥	٤,١٥	٤,٢١	٥- الأساليب المستخدمة لتطبيق وتطوير افتراضات الإدارة ومتابعة التغييرات في هذه الافتراضات (A5).	
٠,٠٠٠(١١)	٠,٩٧٦	٤,٠٠	٤,٠٠	٦- ظروف الصناعة كالمنافسة والطلب وتكنولوجيا الإنتاج ، والبيئة التنظيمية كالتشريعات اللوائح والسياسات الحكومية (A6).	قيم
٠,٣٠٢(٦)	٠,١٤٦	٤,١٩	٤,٣٧	٧- مدى استعانة الشركة بعمل الخبراء في تحديد تقديرات التدفقات النقدية (A7).	معاملات
٠,٠٨٦(٩)	٠,٤٨٢	٤,١٥	٤,٢٠	٨- اتصال مراقب الحسابات بالمسؤولين عن الحوكمة بشأن قياس القيمة العادلة (A8).	ت
٠,٤٤٩(٣)	٠,٠٢٨	٤,٠٩	٤,٣٥	٩- اتساق تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مع تقديرات الفترات السابقة ، لتوفير قاعدة تاريخية يمكن استخدامها لتقييم افتراضات الإدارة (A9).	الارتباط
٠,٣٧٧(٥)	٠,٠٤٥	٤,١٧	٤,٣٩	١٠- النزاهة في إعداد وتغيير أنظمة الرقابة وإجراءات الأمن لنماذج التقييم ونظم المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك إجراءات الاعتماد (A10)	ط
٠,٤٠٨(٤)	٠,١١٦	٤,٢٥	٤,٤٨	١١- فحص الأداء المالي وغير المالي بما في ذلك من تحليل المنافسين وتقارير التنبؤ والموازنات ونمو الإيرادات (A11).	التجم
					يعة
					للمجم
					وعتين
					والتى
					توضح
					ترتيب
					المتغير
					رات
					الأكثر

قدرة على التمييز (الاختلاف) بين عينتى الدراسة وفقا للحجم المطلق للارتباط ضمن دالة التمييز .

Whitney U تشير إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية العينتين فيما يتعلق بمجالات معرفة مراقب الحسابات بكل من: عمليات النشاط والمرتبطة بالإيراد والسوق والإنتاج والعملاء والموردين (A3) ، وتوثيق الافتراضات الهامة للإدارة (A4) ، والأساليب المستخدمة لتطبيق وتطوير افتراضات الإدارة (A5) ، وظروف الصناعة والبيئة التنظيمية كالمنافسة والطلب وتكنولوجيا الإنتاج والتشريعات واللوائح والسياسات الحكومية (A6) ، ومدى استعانة الشركة بعمل الخبراء (A7) ، واتصال مراقب الحسابات بالمسؤولين عن الحوكمة بشأن قياس القيمة العادلة (A8) ، وفحص الأداء المالي

وغير المالي بما في ذلك من تحليل المنافسين وتقارير التنبؤ والموازنات ونمو الإيرادات (A11) ، حيث ان P-Value أكبر من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ للمتغيرات السبعة .

في حين أظهرت النتائج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية العينتين فيما يتعلق بكل من أنشطة الرقابة ذات الصلة على نظام إعداد التقديرات (A1) ، ومدى الخبرة في إعداد التقديرات (A2) ، ومدى اتساق التقديرات مع البيانات التاريخية (A9) ، والنزاهة في إعداد وتغيير أنظمة الرقابة وإجراءات الأمن والاعتماد (A10) ، حيث ان P-Value أقل من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥

٣- إن نتائج اختبار Discriminant Analysis بالجدول التالي رقم (٣) تشير إلى عدم وجود اختلاف متميز ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة بشأن مجالات معرفة مراقب الحسابات بنشاط الشركة حيث ان P-Value = 0.070 ، كما ان قيمة Chi-Square المحسوبة تعادل ١٨,٥١٥ بدرجات حرية ١١ وهي أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ١٩,٦٨٠ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وكذلك أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٢٤,٧٢٠ عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وبلغ معامل الارتباط الأساسي ٠,٣٥٤ وهو ارتباط ضعيف مما يدل على عدم وجود اختلاف متميز بين العينتين (فكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل واقتربت من واحد صحيح ازدادت أهمية النموذج وقوته في تحليل التمايز)، وكذلك بلغ معامل Wilks' Lambda ما قيمته ٠,٨٧٥ ويدل على عدم وجود اختلاف متميز بين العينتين (علما بأن المعامل تتراوح قيمته بين الصفر والواحد ، وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على قدرة النموذج على التمييز بين المجتمعات) .

وتوضح قيم معاملات الارتباط التجميعية للمجموعتين بالجدول السابق رقم (٢) ترتيب المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز (الاختلاف) بين عينتي الدراسة وفقا للحجم المطلق للارتباط ضمن دالة التمييز ، وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار Mann-Whitney U .

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار تحليل التمايز (Discriminant Analysis)

المتغيرات	معامل Wilks' Lambda	Chi-square	DF	P-value	معامل الارتباط الأساسي (Canonical Correlation)
A1 - A11 مجالات معرفة مراقب الحسابات بنشاط الشركة	٠,٨٧٥	١٨,٥١٥	١١	٠,٠٧٠	٠,٣٥٤
B12 - B21 أسس تقدير التدفقات النقدية	٠,٨٧٦	١٨,٣٦٧	١٠	٠,٠٤٩	٠,٣٥٢
C22 - C28 العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية	٠,٤٦٣	٢٠,٦٨٥	٧	٠,٠٠٤	٠,٦٧٠
D29 - D37 مبادئ وعوامل تحديد معدل الخصم	٠,٨٧٠	١٩,٣٥٨	٩	٠,٠٢٢	٠,٣٦٠
E38 - E43	٠,٨٩٠	١٦,٣٧٨	٦	٠,٠١٢	٠,٣٣١

المتغيرات	معامل Wilks' Lambda	Chi-square	DF	P-value	معامل الارتباط الأساسي (Canonical Correlation)
معدلات الخصم المتاحة					

وبناءً على ما تقدم ، يتم قبول الفرض الأول للبحث والذي يقضى بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن مجالات معرفة مراقب الحسابات بنشاط الشركة لتقييم مدى ملاءمة افتراضات الإدارة الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة . وتتفق هذه النتائج أيضاً مع ما أكدته المجالس والمنظمات المهنية والباحثين على أهمية معرفة مراقب الحسابات بنشاط الشركة كأساس للوقوف على مدى صحة الافتراضات الهامة للإدارة في مجال تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

٢/٢/٥ أهمية تحقق مراقب الحسابات من أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية:

يقضى الفرض الثانى للبحث بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية . وتشير أهم نتائج التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض والموضحة بالجدول التالي رقم (٤) إلى ما يلي:

جدول رقم (٤)

أهمية تحقق مراقب الحسابات من أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية

اختبار Discriminant Analysis	اختبار Mann- Whitney	الوسط الحسابي المرجح		أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي تخضع للتحقق بواسطة مراقب الحسابات
		عينة مراقبي الحسابات	عينة القيادات الإدارية	
معاملات الارتباط التجميعية	P-value	عينة القيادات الإدارية	عينة مراقبي الحسابات	
٠,٦٩٧(٢)	٠,٠٠٢	٤,٢٠	٤,٥٤	١- ان الافتراضات معقولة ومؤيدة وتمثل أفضل تقديرات الإدارة للظروف والأوضاع الاقتصادية لأصل على مدار عمره الإنتاجي(B12).
٠,٧٣١(١)	٠,٠٠١	٤,٢٥	٤,٥٩	٢- ان التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة معدة إعداداً جيداً على أساس تلك الافتراضات(B13).
٠,٢٩٢(٧)	٠,٠٨٢	٤,٣١	٤,٤٦	٣- ان التدفقات النقدية المستقبلية تم إعدادها على أساس متسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة(B14).
٠,٢٢٩(٩)	٠,٢٩٤	٤,٢٤	٤,٣٧	٤- تقييم المصادر الداخلية والخارجية المؤيدة لافتراضات أفضل تقديرات الإدارة , بما فيها تقييم الافتراضات في ظل المعلومات المالية التاريخية(B15).
٠,٤٥١(٤)	٠,١٠٧	٤,٠٤	٤,٣٢	٥- تقييم ما إذا كانت الافتراضات مبنية على خطط يمكن

				للشركة تحقيقها من خلال قدراتها المتوفرة (B16).
٠,٣٩٧(٥)	٠,٠٤٤	٤,١٥	٤,٣٩	٦- ان تقدير التدفقات النقدية المستقبلية قد تم على ضوء آخر الموازنات والتوقعات التي اعتمدها الإدارة (B17).
٠,٥١٢(٣)	٠,٠٣٦	٤,٠٥	٤,٣٥	٧- اختبار أسباب الفروق بين التنبؤات الماضية للتدفقات النقدية والتدفقات النقدية الفعلية , للحكم على مدى معقولية الافتراضات التي قامت عليها تلك التنبؤات (B18).
٠,٣٥٦(٦)	٠,١٥٦	٤,٠٠	٤,٢٠	٨- ان تقدير التدفقات النقدية حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل قد تم باستخدام معدل نمو ثابت أو متجهًا للانخفاض في السنوات التالية , ما لم تكن هناك زيادة في المعدل تتوافق مع المعلومات الموضوعية حول أنماط المنتج أو دورة العمر الإنتاجي (B19).
٠,٠٧٤(١٠)	٠,٩٢٥	٤,١١	٤,٠٦	٩- عدم تجاوز معدل النمو في التدفقات النقدية المستقبلية متوسط معدل النمو على المدى الطويل بالنسبة للمنتجات أو الصناعات أو السوق الذي يستخدم فيها الأصل (B20).
٠,٢٥٥(٨)	٠,٤٠٦	٤,٠٨	٤,٢٣	١٠- متابعة الدراسات الخاصة بإمكانية دخول المنافسين للسوق وتقييد النمو , للوقوف على صعوبات تجاوز معدلات النمو التاريخية على المدى البعيد (B21).

- ١- اتفاق رؤية عينتي الدراسة بشأن أهمية تحقق مراقب الحسابات من أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، حيث تراوح الوسط الحسابي المرجح لكافة متغيرات أسس التقدير ما بين ٤ و ٤,٥٩ .
- ٢- إن نتائج اختبار Mann-Whitney U تشير إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية العينتين بشأن أسس التقدير المتعلقة بكل من: إعداد التدفقات النقدية على نحو متسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة (B14) ، وتقييم المصادر الداخلية والخارجية المؤيدة لافتراضات الإدارة

(B15) ، وتقييم ما إذا كانت الافتراضات مبنية على خطط مسبقة (B16) ، وأن تقدير التدفقات قد تم باستخدام معدل نمو ثابت أو متجهًا للانخفاض في السنوات التالية (B19) ، وعدم تجاوز معدل النمو متوسط معدل النمو للمنتجات أو الصناعات أو السوق الذي يستخدم فيها الأصل (B20) ، ومتابعة الدراسات الخاصة بإمكانية دخول المنافسين للسوق وتقييد النمو (B21) ، حيث ان P-Value أكبر من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ للمتغيرات الستة .

في حين أظهرت النتائج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية العينتين للمتغيرات B12,B13,B17,B18 ، حيث ان P-Value أقل من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ .

٣- إن نتائج اختبار Discriminant Analysis بجدول رقم (٣) تشير إلى عدم وجود اختلاف متميز ذات دلالة إحصائية بين عيني الدراسة بشأن أسس تقدير التدفقات النقدية حيث ان P-Value = 0.049 عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، كما ان قيمة Chi-Square المحسوبة تعادل ١٨,٣٦٧ بدرجات حرية ١٠ وهي أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٢٣,٢١ عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وبلغ معامل الارتباط الأساسي ٠,٣٥٢ وهو ارتباط ضعيف مما يدل على عدم وجود اختلاف متميز بين العينتين، وكذلك بلغ معامل Wilks' Lambda ما قيمته ٠,٨٧٦ ويدل على عدم وجود اختلاف متميز بين العينتين .

وتوضح قيم معاملات الارتباط التجميعية للمجموعات بالجدول السابق رقم (٤) ترتيب المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز (الاختلاف) بين عينات الدراسة وفقا للحجم المطلق للارتباط ضمن دالة التمييز ، وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار Mann-Whitney U .

وبناءً على ما تقدم ، يتم قبول الفرض الثاني للبحث والذي يقضى بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية . وهذا يؤكد إدراك مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بمنشآت الأعمال لأسس التقدير الواردة بمعايير المحاسبة فيما يتعلق بنموذج القيمة الحالية المخصومة .

٣/٢/٥ أهمية تحقق مراقب الحسابات من سلامة العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:

يقضى الفرض الثالث للبحث بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية .

وتشير أهم نتائج التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض والموضحة بالجدول التالي رقم (٥) إلى ما يلي:

١- اتفاق رؤية عيني الدراسة بشأن أهمية تحقق مراقب الحسابات من العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ، حيث تراوح الوسط الحسابي المرجح لكافة متغيرات العناصر المكونة لتقديرات التدفقات ما بين ٣,٨٧ و ٤,٥٤ .

٢- إن نتائج اختبار Mann-Whitney U تشير إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية العينتين على أن منهج القيمة الحالية المتوقعة والمبنى على استخدام الاحتمالات يعد أداة قياس أكثر

فعالية من منهج القيمة الحالية التقليدية والمبنى على وضع تقدير وحيد لكل من التدفقات النقدية ومعدل أو سعر الخصم (C22) ، وأن صافي التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها لبيع الأصل في نهاية عمره (C25) تعد من العناصر المكونة لتلك التقديرات ، وكذلك استخدام معدل خصم مناسب للتدفقات المستقبلية بالعملة الأجنبية وترجمة القيمة الحالية باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ حساب القيمة العادلة (C27) ، حيث ان P-Value أكبر من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ للمتغيرات الثلاثة . في حين أظهرت النتائج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية العينتين للمتغيرات C23,C24,C26,C28 ، حيث ان P-Value أقل من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ .

٤- إن نتائج اختبار Discriminant Analysis بجدول رقم (٣) تشير إلى وجود اختلاف متميز ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة بشأن العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية حيث ان P-Value = 0.004 ، كما أن قيمة Chi-Square المحسوبة تعادل ٢٠,٦٨٥ بدرجات حرية ٧ تفوق نظيرتها الجدولية والتي تعادل ١٤,٠٧٠ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وكذلك تفوق نظيرتها الجدولية والتي تعادل ١٨,٤٨٠ عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وبلغ معامل الارتباط الأساسي ٠,٦٧٠ ، وكذلك بلغ معامل Wilks' Lambda ما قيمته ٠,٤٦٣ ويدل على وجود اختلاف متميز بين العينتين .

جدول رقم (٥)

اختبار Discriminant Analysis	اختبار Mann- Whitney P-value	الوسط الحسابي المرجح		العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التي تخضع للتحقق بواسطة مراقب الحسابات
		عينة مراقبي الحسابات	عينة القيادات الإدارية	
٠,٠٣٧(٧)	٠,٩١٦	٤,١٥	٤,١٧	١- ان منهج القيمة الحالية المتوقعة والمبنى على استخدام الاحتمالات يعد أداة قياس أكثر فعالية من منهج القيمة الحالية التقليدية والمبنى على وضع تقدير وحيد لكل من التدفقات النقدية ومعدل أو سعر الخصم(C22).
٠,٦١٢(٢)	٠,٠٠٥	٤,٢٠	٤,٤٨	٢- توقعات التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المتواصل للأصل(C23).
٠,٨٦٠(١)	٠,٠٠٠	٤,١٢	٤,٥٤	٣- توقعات التدفقات النقدية للخارج التي تتكبدها الشركة بالضرورة لإحداث التدفقات الداخلة(C24).
٠,٣٤٠(٥)	٠,٠٩٢	٤,١٣	٤,٣٢	٤- صافي التدفقات النقدية - إن وجدت - المتوقع تحصيلها (أو سدادها) لبيع الأصل أو التصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي(C25).

٠,٤٦٦(٤)	٠,٠٤١	٤,٠٠	٤,٢٧	٥- أن تعكس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل الخصم الافتراضات الثابتة بشأن زيادة الأسعار التي ترجع إلى التضخم(C26).
٠,٢١٣(٦)	٠,٢٧٢	٤,٠٩	٤,٢١	٦- يتم استخدام معدل خصم مناسب للتدفقات النقدية المستقبلية بالعملة الأجنبية ، وتترجم القيمة الحالية باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ حساب القيمة العادلة(C27).
٠,٥٧٨(٣)	٠,٠٠٦	٣,٨٧	٤,٢٤	٧- يجب ألا تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية كل من : التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة التي لا ترتبط مباشرة بالأصل محل الدراسة، وإعادة هيكلة مستقبلية لم تلتزم الشركة بها بعد ، وتطوير أو تحسين أداء الأصل ، والأنشطة التمويلية ، ومقبوضات أو مدفوعات ضريبة الدخل حيث يحدد معدل أو سعر الخصم قبل الضريبة(C28).

أهمية تحقق مراقب الحسابات من سلامة العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتوضح قيم معاملات الارتباط التجميعية للمجموعات بالجدول السابق رقم (٥) ترتيب المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز (الاختلاف) بين عينتي الدراسة وفقا للحجم المطلق للارتباط ضمن دالة التمييز ، وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار Mann-Whitney U .

وبناءً على ما تقدم ، يتم رفض الفرض الثالث للبحث (فرض عدم) وقبول الفرض البديل والذي يقضى بوجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية . ومع ذلك يمكن قبول فرض عدم حيث لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المراقبين والقيادات الإدارية في ضوء نتائج اختبار Mann-Whitney U لثلاث متغيرات مأخوذة بصورة منفردة وهي C22,C25,C27 .

ويتضح للباحث مما تقدم ، أنه على الرغم من الأهمية النسبية للمتغيرات C23,C24,C26,C28 بالنسبة لمراقبي الحسابات والقيادات الإدارية ، إلا أن الاختلاف بينهما قد يعزى إلى الاختلاف حول الدور الموسع لمراقب الحسابات في مجال الفحص والمراجعة لهذه العناصر وعلاقة هذا الدور بألعاب المراجعة .

٤/٢/٥ أهمية تحقق مراقب الحسابات من المبادئ والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية:

يقضى الفرض الرابع للبحث بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من المبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية .

وتشير أهم نتائج التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض والموضحة بالجدول التالي رقم (٦) إلى ما يلي:

١- اتفاق رؤية عينتي الدراسة بشأن أهمية تحقق مراقب الحسابات من المبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية ، حيث تراوح الوسط الحسابي المرجح لكافة متغيرات المبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل الخصم ما بين ٣,٩١ و ٤,٤١ .

جدول رقم (٦)

أهمية تحقق مراقب الحسابات من المبادئ والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم التدفقات

اختبار Discriminant Analysis	اختبار Mann- Whitney P-value	الوسط الحسابي المرجح		المبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية والتي تخضع للتحقق بواسطة مراقب الحسابات
		عينة مراقبي الحسابات	عينة القيادات الإدارية	
معاملات الارتباط التجميعية	٠,٢٥٣	٤,٢٤	٤,١٦	أ- <u>المبادئ العامة لتحديد معدل أو سعر الخصم:</u> ١- أن تظهر أسعار الفائدة المستخدمة لخدمة لتخصيم التدفقات النقدية والافتراضات المتفق مع الافتراضات المتأصلة في التدفقات النقدية المقدرة (D29).
٠,١٣٣(٥)	٠,٠٢٩	٤,٣٢	٤,٠٧	٢- أن تكون معدلات الخصم خالية من أية عوامل ليس لها صلة بالأصل محل التقييم (D30).
٠,٤٦٧(٢)	٠,٢٣٢	٤,١٥	٤,٠٣	٣- أن تعكس معدلات الخصم مجموعة من النتائج الممكنة وليس فقط قيمة الحد الأدنى والحد الأقصى (D31).
٠,٢١٥(٤)				

٠,٥٠٣(١)	٠,٠١١	٤,٠٨	٤,٤١	٤- أن تستخدم معدلات خصم مستقلة لفترات مستقبلية مختلفة تكون فيها القيمة العادلة حساسة لأي اختلاف في المخاطر عن الفترات المختلفة أو تكون حساسة لتوقيت وشروط سعر الفائدة(D32).
٠,٢٢٣(٣)	٠,٢٢٠	٤,٠٩	٤,٢٤	٥- أن يكون معدل الخصم قبل الضرائب وعندما يكون الأساس المستخدم لتقدير معدل الخصم بعد الضرائب يتم تعديل هذا الأساس ليظهر السعر قبل الضرائب ، التزاماً بمعايير المحاسبة المصرية(D33).
٠,٣٤٦(٤)	٠,٠٥٧	٤,١٩	٤,٣٧	ب- العوامل المؤثرة في تقدير معدل الخصم: ١- القيمة الزمنية للنقود للفترات حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل(D34).
٠,٧٢٥(٢)	٠,٠٠١	٣,٩٢	٤,٣٤	٢- التوقعات بشأن الاختلافات الممكنة في قيمة أو توقيت التدفقات النقدية(D35).
٠,٧٨٠(١)	٠,٠٠٠	٣,٩٣	٤,٣٩	٣- مقابل تحمل درجة عدم التأكد المتأصلة في الأصل(D36).
٠,٥٧٠(٣)	٠,٠٠٦	٣,٩١	٤,٢٧	٤- عدم قابلية تسهيل الأصل(D37).

٢- إن نتائج اختبار Mann-Whitney U تشير إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية العينتين فيما يتعلق ببعض المبادئ العامة لتحديد معدل الخصم وهي: أن تظهر أسعار الفائدة المستخدمة لتخصيم التدفقات النقدية والافتراضات المتفقة مع الافتراضات المتأصلة في التدفقات النقدية

(D29) ، و أن تعكس معدلات الخصم مجموعة من النتائج الممكنة وليس فقط قيمة الحد الأدنى والحد الأقصى (D31) ، و أن يكون معدل الخصم قبل الضرائب وعندما يكون الأساس المستخدم لتقدير معدل الخصم بعد الضرائب يتم تعديل هذا الأساس ليظهر المعدل قبل الضرائب التزاما بمعايير المحاسبة المصرية (D33) ، حيث ان P-Value أكبر من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ للمتغيرات الثلاثة .

كما أظهرت النتائج عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن أحد العوامل المؤثرة في تحديد معدل الخصم وهو القيمة الزمنية للنقود حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل (D34) حيث ان P-Value = 0.057 .

في حين أظهرت النتائج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية العينتين للمتغيرات D30,D32,D35,D36,D37 ، حيث ان P-Value أقل من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ .

٣- إن نتائج اختبار Discriminant Analysis بجدول رقم (٣) تشير إلى عدم وجود اختلاف متميز ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة بشأن المبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم التدفقات حيث ان P-Value = 0.022 عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، كما ان قيمة Chi-Square المحسوبة تعادل ١٩,٣٥٨ بدرجات حرية ٩ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ٢١,٦٧٠ عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وبلغ معامل الارتباط الأساسي ٠,٣٦٠ وهو ارتباط ضعيف ، وكذلك بلغ معامل Wilks' Lambda ما قيمته ٠,٨٧٠ ويدل على عدم وجود اختلاف متميز بين العينتين .

وتوضح قيم معاملات الارتباط التجميعية للمجموعات بالجدول السابق رقم (٦) ترتيب المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز (الاختلاف) بين عينات الدراسة وفقا للحجم المطلق للارتباط ضمن دالة التمييز ، وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار Mann-Whitney U .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن قبول الفرض الرابع للبحث والذي يقضى بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن المبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية .

٥/٢/٥ أهمية تحقق مراقب الحسابات من صحة وسلامة المعدل المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية:

يقضى الفرض الخامس للبحث بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من معدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية .

وتشير أهم نتائج التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض والموضحة بالجدول التالي رقم (٧) إلى ما يلي:

١- اتفاق رؤية عينتي الدراسة بشأن أهمية تحقق مراقب الحسابات من صحة وسلامة المعدل المستخدم في خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية ، حيث تراوح الوسط الحسابي المرجح لكافة المتغيرات ما بين ٣,٦٥ و ٤,٣٠ .

٢- إن نتائج اختبار Mann-Whitney U تشير إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية العينتين فيما يتعلق ببعض بدائل اختيار معدل أو سعر خصم صافي التدفقات النقدية وهي:
أ- متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال للشركة والمحددة باستخدام نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (E38) ، حيث ان $P\text{-Value} = 0.109$.

ب - معدل خصم إسلامي للتدفقات النقدية مبني على المتوسط المرجح لتكلفة الاستثمار في الصكوك الإسلامية ، مع تحديد المعدل وفقا لطبيعة الصكوك الإسلامية مثل معدلات خصم لصكوك التمويل والإجارة والاستثمار والمشاركة في الإنتاج وصكوك الصناديق والمحافظ الاستثمارية (E41) ، حيث ان $P\text{-Value} = 0.139$.

ج - معدل خصم إسلامي للتدفقات النقدية مبني على المتوسط المرجح لمعدل عوائد الاستثمارات المثلثة (التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة) التي تتصف بنفس درجة المخاطرة للشركة موضوع الدراسة (E42) ، حيث ان $P\text{-Value} = 0.098$.

بينما أظهرت النتائج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين رؤية العينتين للمتغيرات E39,E40,E43 ، حيث ان $P\text{-Value}$ أقل من مستوى المعنوية عند ٠,٠٥ .

جدول رقم (٧)

أهمية تحقق مراقب الحسابات من صحة وسلامة المعدل المستخدم في خصم صافي التدفقات النقدية

اختبار Discriminant Analysis	اختبار Mann- Whitney	الوسط الحسابي المرجح		المعدلات المتاحة للاستخدام في خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية والتي تخضع للتحقق
معاملات الارتباط		عينة	عينة	

التجميعية	P-value	القيادات الإدارية	مراقبي الحسابات	بواسطة مراقب الحسابات
٠,٤٤١(٤)	٠,١٠٩	٣,٨٥	٤,١٠	أولاً: معدلات خصم مشتقة من المعاملات في الاقتصاد الرأسمالي وتشمل : ١ - متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال للشركة والمحددة باستخدام بعض الأساليب كنموذج تسعير الأصول الرأسمالية(E38).
٠,٦٥٦(٢)	٠,٠٠٩	٣,٧٩	٤,١٧	٢ - سعر الاقتراض المتزايد للشركة(E39).
٠,٨٨٢(١)	٠,٠٠٠	٣,٧٧	٤,٣٠	٣ - أسعار الاقتراض السائدة في السوق(E40).
٠,٣٧٣(٦)	٠,١٣٩	٣,٦٥	٣,٨٧	ثانياً: معدلات خصم مشتقة من المعاملات في الاقتصاد الإسلامي وتشمل : ١ - معدل خصم إسلامي للتدفقات النقدية مبني على المتوسط المرجح لتكلفة الاستثمار في الصكوك الإسلامية، مع تحديد المعدل وفقاً لطبيعة الصكوك الإسلامية مثل معدلات خصم لكل من : صكوك التمويل ، صكوك الإجارة، صكوك الاستثمار ، صكوك المشاركة في الإنتاج، وصكوك الصناديق والمحافظ الاستثمارية(E41).
٠,٤١٩(٥)	٠,٠٩٨	٣,٧١	٣,٩٦	٢ - معدل خصم إسلامي للتدفقات النقدية مبني على المتوسط المرجح لمعدل عوائد الاستثمارات المثيلة (التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة) التي تتصف بنفس درجة المخاطرة للشركة موضوع الدراسة(E42).
٠,٦٤٨(٣)	٠,٠٠٩	٣,٦٥	٤,٠٣	٣ - معدل خصم إسلامي للتدفقات النقدية مبني على متوسط العائد التشغيلي لأنشطة استثمارية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وفقاً للقطاعات (صناعة / تجارة / زراعة / خدمات)، ووفقاً لحجم الشركة (صغيرة / متوسطة / كبيرة) ، وذلك للشركات الناجحة(E43).

٣- إن نتائج اختبار Discriminant Analysis بجدول رقم (٣) تشير إلى عدم وجود اختلاف متميز ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة بشأن بدائل اختيار المعدل المستخدم في خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية ، حيث ان $P\text{-Value} = 0.012$ عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، كما أن قيمة Chi-Square المحسوبة تعادل ١٦,٣٧٨ بدرجات حرية ٦ أقل من نظيرتها الجدولية والتي تعادل ١٦,٨١٠ عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وبلغ معامل الارتباط الأساسي ٠,٣٣١ وهو ارتباط ضعيف وكذلك بلغ معامل Wilks' Lambda ما قيمته ٠,٨٩٠ مما يدل على عدم وجود اختلاف متميز بين العينتين.

وتوضح قيم معاملات الارتباط التجميعية للمجموعات بالجدول السابق رقم (٧) ترتيب المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز (الاختلاف) بين عينات الدراسة وفقا للحجم المطلق للارتباط ضمن دالة التمييز ، وهذه النتائج تتوافق مع نتائج اختبار Mann-Whitney U .

وبناءً على ما تقدم ، يمكن قبول الفرض الخامس للبحث والذي يقضى بأنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن تحقق مراقب الحسابات من معدل الخصم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية . حيث اتفقت الآراء على معدل الخصم الوارد بمعايير المحاسبة الدولية والمصرية وهو متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال (وهو معدل مشتق من المعاملات في الاقتصاد الرأسمالي) ، كما اتفقت الآراء على معدلين مقترحين وهما المتوسط المرجح لتكلفة الاستثمار في الصكوك الإسلامية والمتوسط المرجح لمعدل عوائد الاستثمارات المثيلة (وهما من المعدلات المشتقة من المعاملات في الاقتصاد الإسلامي) .

وبناءً على ما قدمته هذه الدراسة بجانبها النظرى والميدانى بشأن إمكانية مراجعة القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة فى إطار المعايير الدولية للمراجعة ، يعرض الباحث أهم نتائج الدراسات السابقة وعلاقتها بأهداف البحث الحالى وأهم النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية ، وذلك من خلال الشكل التالى :

شكل رقم (١)

علاقة نتائج الدراسات السابقة بأهداف البحث ونتائج الدراسة الميدانية

أهم نتائج الدراسات السابقة	<p>أهمية مراجعة واختبار الافتراضات الهامة للإدارة ونموذج التقييم والبيانات الأساسية المرتبطة بحسابات القيمة العادلة ، دون أن توضح البنود الأساسية التي يجب أن تخضع للمراجعة بواسطة مراقب الحسابات فيما يتعلق بالافتراضات الهامة والنموذج المستخدم في القياس المحاسبي للقيمة العادلة .</p>	<p>عرض وتحليل أهم ما ورد بمعايير المراجعة الأمريكية والدولية بشأن مجالات اهتمام مراقب الحسابات بمراجعة القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول بصفة عامة .</p>	<p>إمكانية الاعتماد على نموذج القيمة الحالية المتوقعة كمنهج لقياس القيمة العادلة وذلك في حالة عدم وجود سوق نشطة للأصل أو للأصول المتشابهة أو عدم القدرة على الحصول على الأسعار المشتقة للأصول ذاتها أو للأصول المتشابهة في أسواق غير نشطة.</p>
أهداف البحث	<p>إجراء دراسة ميدانية من خلال استقراء فكر مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشركات المساهمة المصرية للوقوف على مدى ملاءمة الإطار الفكري المقترح لمراجعة نموذج القيمة الحالية كمنهج مستخدم في قياس القيمة العادلة .</p>	<p>تقييم الإصدارات المهنية في مجال مراجعة قياس القيمة العادلة والمعايير ذات الصلة، ووضع إطار مقترح لمراجعة نموذج القيمة الحالية لتنمى عملية قياس القيمة العادلة مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة .</p>	<p>إجراء دراسة تحليلية لنموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة كمنهج مستخدم في قياس القيمة العادلة للأصول طويلة الأجل.</p>
أهم نتائج الدراسة الميدانية	<p>أهمية تحقق مراقب الحسابات من ؛ أسس تقدير التدفقات النقدية ، والعناصر المكونة لتقديرات هذه التدفقات ، والمبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل الخصم ، وصحة وسلامة معدل الخصم المستخدم .</p>	<p>أهمية معرفة مراقب الحسابات بنشاط المنشأة للوقوف على مدى سلامة الافتراضات الهامة للإدارة بشأن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .</p>	<p>إن منهج القيمة الحالية المتوقعة والمبنى على استخدام الاحتمالات يعد أداة قياس أكثر فعالية من منهج القيمة الحالية التقليدية .</p>

سادسا: نتائج وتوصيات البحث

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج المرتبطة بالدراسة الميدانية واختبارات الفروض وعدد من التوصيات يوجزها الباحث على النحو التالي :

١/٦ نتائج البحث :

- يمكن للباحث عرض أهم النتائج المرتبطة بالدراسة الميدانية واختبار فروض البحث على النحو التالي :
- ١- أهمية معرفة مراقب الحسابات بنشاط المنشأة للوقوف على مدى سلامة الافتراضات الهامة للإدارة بشأن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، ومن أهم مجالات المعرفة ؛ عمليات النشاط كطبيعة ومصادر الإيراد وظروف السوق وإدارة العمليات الإنتاجية والعملاء الرئيسيين والموردين الهامين ، وتوثيق الافتراضات الهامة للإدارة ، والأساليب المستخدمة لتطبيق وتطوير الافتراضات ، وظروف الصناعة والبيئة التنظيمية كالمنافسة والطلب وتكنولوجيا الإنتاج والتشريعات واللوائح المؤثرة على العمليات الإنتاجية والسياسات الحكومية المؤثرة على أنشطة المنشأة ، ومدى استعانة الشركة بعمل الخبراء ، وتواصل مراقب الحسابات مع المسؤولين عن الحوكمة بشأن قياس القيمة العادلة ، وفحص الأداء المالي وغير المالي بما في ذلك من تحليل المنافسين وتقارير التنبؤ والموازنات ونمو الإيرادات
 - ٢- أهمية تحقق مراقب الحسابات من أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتشمل ؛ إعداد التدفقات النقدية على نحو متسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة ، وتقييم المصادر الداخلية والخارجية المؤيدة لافتراضات الإدارة ، وتقييم ما إذا كانت الافتراضات مبنية على خطط مسبقة ، وان تقدير التدفقات قد تم باستخدام معدل نمو ثابت أو متجهًا للانخفاض في السنوات التالية ، وعدم تجاوز معدل النمو متوسط معدل النمو للمنتجات أو الصناعات أو السوق الذي يستخدم فيه الأصل ، ومتابعة الدراسات الخاصة بإمكانية دخول المنافسين للسوق وتقييد النمو .
 - ٣- إن منهج القيمة الحالية المتوقعة والمبنى على استخدام الاحتمالات يعد أداة قياس أكثر فعالية من منهج القيمة الحالية التقليدية والمبنى على وضع تقدير وحيد لكل من التدفقات النقدية ومعدل أو سعر الخصم .
 - ٤- إن صافي التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من بيع الأصل أو التصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي ، وكذلك استخدام معدل خصم مناسب للتدفقات النقدية المستقبلية بالعملة الأجنبية وترجمة القيمة الحالية باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ حساب القيمة العادلة ، يعدان من أهم العناصر التي يجب ان تخضع للفحص بواسطة مراقب الحسابات .
 - ٥- أهمية تحقق مراقب الحسابات من المبادئ العامة لتحديد معدل أو سعر خصم التدفقات النقدية المستقبلية ، وتشمل أهم هذه المبادئ ما يلي :

- أن تظهر أسعار الفائدة المستخدمة لتخصيم التدفقات النقدية والافتراضات المتفقة مع الافتراضات المتأصلة في التدفقات النقدية .

- أن تعكس معدلات الخصم مجموعة من النتائج الممكنة وليس فقط قيمة الحد الأدنى والحد الأقصى
- أن يكون معدل الخصم قبل الضرائب وعندما يكون الأساس المستخدم لتقدير معدل الخصم بعد الضرائب يتم تعديل هذا الأساس ليظهر المعدل أو السعر قبل الضرائب التزاما بمعايير المحاسبة المصرية .

٦- إن القيمة الزمنية للنقود للفترة حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل تعد من أهم العوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية ، والتي يجب ان تكون محل دراسة وفحص بواسطة مراقب الحسابات .

٧- أهمية تحقق مراقب الحسابات من معدل خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية، والذي يؤثر بشكل مباشر على استنتاج القيمة الحالية لتلك التدفقات ، ومن بين معدلات الخصم التي اتفق عليها مراقبي الحسابات والقيادات الإدارية بشأن إمكانية استخدامها ما يلي:

- متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال للمنشأة والمحددة باستخدام نموذج تسعير الأصل الرأسمالي .
- معدل خصم إسلامي للتدفقات النقدية مبنى على المتوسط المرجح لتكلفة الاستثمار في الصكوك الإسلامية ، مع تحديد المعدل وفقا لطبيعة الصكوك الإسلامية مثل معدلات خصم لصكوك التمويل والإجارة والاستثمار والمشاركة في الإنتاج وصكوك الصناديق والمحافظ الاستثمارية .
- معدل خصم إسلامي للتدفقات النقدية مبنى على المتوسط المرجح لمعدل عوائد الاستثمارات المثيلة (التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة) التي تتصف بنفس درجة المخاطرة للمنشأة موضوع الدراسة .

٢/٦ توصيات البحث :

بناءً على ما ورد بنتائج البحث ، يرى الباحث أن بيئة الأعمال المصرية في حاجة إلى إصدار معيار مراجعة مصرى في مجال مراجعة النماذج المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأصول طويلة الأجل ، مثل استخدام نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة في عملية القياس (وخصوصا ان هذا النموذج قد تم طرحه بشكل أساسى كمنهج لقياس القيمة العادلة في حالة اضمحلال قيمة الأصول بمعيارى المحاسبة الدولي رقم ٣٦ والمصري رقم ٣١) .

ويتناول معيار المراجعة المقترح إصداره توفير إرشادات لمراقبي الحسابات فيما يتعلق بمهام المراجعة الخاصة باختبار وإبداء الرأى عن افتراضات الإدارة الهامة المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، وطرح عدد محدود من خيارات تحديد معدل أو سعر الخصم المناسب لكل نوعية من الأصول والذي يستخدم في خصم تلك

التدفقات . كما يتناول المعيار توفير إرشادات بشأن إمكانية قيام مراقبو الحسابات بعمل تقديرات مستقلة للقيمة العادلة باستخدام نموذج القيمة الحالية لإثبات صحة وملاءمة قياسات القيمة العادلة .

ويجب أن يوفر المعيار إرشادات لمراقبي الحسابات بشأن التحقق من أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، والعناصر المكونة لهذه التقديرات ، والمبادئ والعوامل المؤثرة في تحديد المعدل أو السعر المستخدم في خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية . وذلك في إطار منهج القيمة الحالية المتوقعة والمبنى على استخدام الاحتمالات .

هذا بالإضافة إلى الحاجة لإجراء المزيد من البحوث العلمية الميدانية والتطبيقية بمنشآت الأعمال المصرية في مجال المراجعة لنموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة كمدخل لقياس القيمة العادلة للأصول طويلة الأجل .

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية :

- ١- د.حسين محمد سمحان ، "نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية فى تقييم المشروعات الاقتصادية " ،
مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا (العدد السادس ، ٢٠١٠).
- ٢- ريتشارد جونسون ، دين وشرن ، التحليل الإحصائى للمتغيرات المتعددة من الوجهة التطبيقية (تعريب: د.عبدالمرضى حامد عزام ؛ الرياض: دار المريخ للنشر ، ١٩٩٨).
- ٣- د.عبدالحميد أحمد أحمد شاهين ، " تفعيل الدور الاقتصادى للمراجعة الخارجية فى مجال مكافحة الفساد الإدارى من منظور أخلاقى - دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس (العدد الرابع ، المجلد الثالث ، اكتوبر ٢٠١٢).
- ٤- د.طارق عبدالعال حماد، الدليل العملى لتطبيق معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية (الجزء الرابع؛ الإسكندرية: الدار الجامعية ، ٢٠٠٧).
- ٥- د.محمد صالح الحناوى، د.نيهال فريد مصطفى ، د.جلال ابراهيم العبد ، الإدارة المالية (الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٩).
- ٦- د.ناصر نور الدين عبد اللطيف ، "أثر اختلاف بدائل القياس المحاسبى للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية فى الأوراق المالية على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة"، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة - جامعة بنى سويف (العدد الأول ٢٠٠٨).
- ٧- وزارة الاستثمار ، قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ فى ١١/٧/٢٠٠٦ بإصدار معايير المحاسبة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٦. (معيار المحاسبة المصرى رقم ٣١).
- ٨- _____ ، قرار وزير الاستثمار رقم ١٦٦ فى ٣٠/٦/٢٠٠٨ بإصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى ، القاهرة ، ٢٠٠٨. (المعايير أرقام ٥٤٥ و ٢٤٠ و ٦٢٠ و ٣١٥ و ٣٤٠٠).
- ٩- البورصة المصرية ، ٢٠١٣ ، www.egx.com.eg/arabic/homepage.aspx ،

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- 1– American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), "Auditing fair value measurement and disclosures", **SAS NO.101**, AICPA,2003.
- 2– Backof, A.G, Carpenter, T.D. and Thayer, J., "Auditing fair value estimates: The effect of management's supporting evidence on auditors' Detection of Aggressive Assumptions", 2012, **www.darden.virginia.edu/**
- 3– Bell, T.B., and Griffin,J.B., " Commentary on auditing high–uncertainty fair value estimates", **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 31 (1) , January 2012 ,PP. 147–155.
- 4– Bratten, B., Gaynor, L.M., McDaniel, L.S., Montague, N.R. and Sierra, G.E., "The audit of fair values and other estimates: The effects of underlying environmental, task, and auditor–specific factors" **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Forthcoming, September 2012
- 5– Carmichael, D., " The PCAOB and the social responsibility of the independent auditor", **Accounting Horizons**, Vol. 18, No. 2,2004, pp. 127–133
- 6–Carmichael, S., Hummels,H., Klooster, A.T. and Luijk,H.V., " How ethical auditing can help companies compete more effectively at an international level ", **The Institute of Chartered Accountants of India**,Vol.1,February2011,www.kochiicai.org/admin/newsletter
- 7– Carpentier, C., Labelle, R., Laurent, B. and Suret, J.M., "Does fair value measurement provide satisfactory evidence for audit ? The case of high tech valuation" September 17, 2008 **http://ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract-id=1269743**
- 8– Don, H., saudagaran, S. M. and Thomas, W.B., "Property plant and equipment : The next step in M.S. fair value accounting", 2002, **http://papers.ssrn.comid=312150**
- 9– Ehrhardt, M. C. and Brigham, E. F., "**Financial management: Theory and practice**" South–Western, Thirteenth Edition, Australia, 2011.

- 10- Ellison, S.L., Barwick, V.J. and Farrant, T.J., "**ractical statistics for the analytical scientist**" London: WK RSC Publishing, 2009.
- 11- Fama, E.F. and French, K.R., "The Capital Asset Pricing Model: Theory and Evidence", **Journal of Economic Perspectives**, Vol. 18, No. 3, Summer 2004 .
- 12- Financial Accounting Standards Board (FASB), "Using cash flow information and present value in accounting measurements", FASB, **SFAS NO.7**, 2000.
- 13- _____, "Fair Value Measurements", FASB, **SFAS No. 157**, 2006
- 14- Grego, M. J. and Zollo, R. A., "Auditing fair value measurements and disclosures", **Commercial Lending Review**, November 2003.
- 15- Griffith, E.E., Hammersly, J.S. and Kadous, K., "Auditing complex estimates: Understanding the process used and problems encountered", **Working Paper**, University of Georgia, 2012.
- 16- Humphrey, C., Loft, A. and Woods, M., "The global audit profession and the international financial architecture: Understanding regulatory relationships at a time of financial crisis", **Accounting, Organizations and Society**, Vol. 34, 2009, pp. 810-825.
- 17- Independent Pricing and Regulatory Tribunal, "Review of method for determining the WACC: Dealing with uncertainty and changing market conditions" **IPART**, December 2012, مرجع الارتباط التشعبي غير صالح.
- 18- International Accounting Standards Board (IASB), "Fair value measurement guidance converges", **IFRS 13** , 2011, ERNST & YOUNG, 2011, www.ey.com/IFRS
- 19- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), "Challenges in auditing fair value accounting estimates in the current market environment", **IFAC**, October 2008, www.ifac.org/download/staff_audit_practice_alert.pdf

- 20- _____, "International Standard on Auditing 540 Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates, and Related Disclosures", **IFAC**, 2009.
- 21-International Federation of Accountants (IFAC), "Auditing fair value measurement and disclosures", IFAC.**ISA 545** , 2004.
- 22- Johnson, S., "PCAOB: Can Auditors Handle Fair Value?", June7,2007, **www.cfo.com/article.cfm/9319788**
- 23- Kaplan, R.S. & Norton, D.P., **Translating strategy into action : The Balanced Scorecard** (Boston : Harvard Business School Press, 1996) .
- 24_____, " Trans forming the Balanced Scorecard from performance measurement to strategic management : part 1 " , **Accounting Horizons** (Vol. 15 , No. 1, March 2001) .
- 25- King, A. M., **Fair value for financial reporting** (New Jersey: John Wiley & Sons, 2006).
- 26- Kohlbeck, M., "An analysis of recent events on the perceived reliability of fair value measures in the banking industry", **Barry Kaye College of Business**, 2008, <http://ssrn.com/abstract=1117728>
- 27- Kumarasiri,J., "Auditors' perceptions of fair-value accounting: Developing country evidence" **International Journal of Auditing**, Vol. 15, No. 1,2011, pp. 66-87.
- 28- Maksymov, E., Nelson, M.W., Kinney, W.R., "Effect of procedure frame, procedure verifiability, and audit efficiency pressure on planning audits of fair values" July 4, 2012, **www.american.edu/**
- 29- Marza, D.G., " Trust and dialogue : Theoretical approaches to ethics auditing ", **journal of business ethics**, 2005.
- 30- McConnell, D.K. & Banks, G.Y., " Expanded guidance for auditor fraud detection responsibilities ", **The CPA Journal** , No.6 , June 2003.
- 31- Mclaney, E., J. Pointon, M. Thomas and Tucker, J., "Practitioners' perspectives on the UK cost of capital", **The European Journal of Finance**, Volume 10,2004,PP.123-138.
- 32- Menelaides, S.L., Graham, L.E. and fischbach, G., "The auditor's approach to fair value", **Journal of Accountancy**, June 2003,www.aicpa.org/PUBS/jofa/jun2003/

- 33- Pannese, D. and Delfavero, A., "Fair value accounting: Affect on the auditing profession", **The Journal of Applied Business Research**, Vol. 26, No. 3 , May/June 2010.
- 34- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), Auditing fair value, Standing Advisory Group Meeting, September 8-9, 2004, **www.pcaobus.org**
- 35- _____, Auditing Accounting Estimates and Fair value measurements, Standing Advisory Group Meeting, June 21,2007, **www.pcaobus.org**
- 36- _____, Auditing fair value measurements and using the work of a specialist, Standing Advisory Group Meeting, October 14-15,2009, **www.pcaobus.org**
- 37- Reamer, F.G., " Conducting an ethics audit ", **Social work today**,vol.7.No.1,Jan./Feb. 2007, <http://www.socialworktoday.com/>
- 38- Ryan, S. G., "Fair value accounting: understanding the issues raised by the credit crunch", **Council of Institutional Investors**, July 2008.
- 39-Troung, G., Partington, G., and Peat, M., "Cost of capital estimation and capital budgeting practice in Australia, **Australian Journal of Management**, Volume 33, No. 1,June 2008, pp 95-121, www.stieykpn.acid/

ملاحق البحث

ملحق رقم (١)

بيان عينة شركات المساهمة الموجه لها قائمة الاستقصاء

اسم الشركة	مسلسل
بنك قناة السويس	١
بنك فيصل الإسلامى - مصر	٢
الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية	٣
العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	٤
مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية	٥
المصرية الدولية للصناعات الدوائية- إبيكو	٦
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	٧
البنك الأهلى سوستيه جنرال	٨
القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية	٩
بنك الاتحاد الوطنى - مصر	١٠
المصرية للاتصالات	١١
زهراء المعادى للاستثمار والتعمير	١٢
القاهرة للإسكان والتعمير	١٣
البنك التجارى الدولى (مصر)	١٤
مصرف أبو ظبى الإسلامى - مصر	١٥
أوراسكوم للإنشاء والصناعة	١٦
المهن الطبية للأدوية	١٧
النيل للأدوية والصناعات الكيماوية	١٨
ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية	١٩
السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار-سوديك	٢٠
الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقارى	٢١
الحديد والصلب المصرية	٢٢
البنك المصرى الخليجى	٢٣
السويدى اليكترويك	٢٤
البنك الوطنى المصرى	٢٥

المصدر: البورصة المصرية، ٢٠١٣ ، www.egx.com.eg./arabic/homepage.aspx

ملحق رقم (٢)

قائمة استقصاء

السيد الأستاذ /

تعتبر هذه القائمة جزء مكمّل لبحث بعنوان " مدخل مقترح لمراجعة القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية للمراجعة - دراسة ميدانية " .

وتهدف هذه القائمة إلى استقراء فكر الممارسين من مراقبي الحسابات ، والقيادات الإدارية المعنية بالقياس المحاسبي للقيمة العادلة بشركات المساهمة المصرية ، وذلك بشأن الأهمية النسبية لإجراءات تحقق مراقب الحسابات من محاسبة القيمة العادلة ، من خلال اختبار الافتراضات الهامة لإدارة الشركة ونموذج التقييم المستخدم (وهو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة) والبيانات الأساسية .

ولتحقيق ما تقدم تتناول القائمة تحقق مراقب الحسابات من محاسبة القيمة العادلة باستخدام نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، من الجوانب التالية :

- ١- مجالات المعرفة بنشاط الشركة لتحديد كافة الافتراضات الهامة لتقدير التدفقات النقدية.
- ٢- أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- ٣- العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.
- ٤- المبادئ والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم صافي التدفقات النقدية.
- ٥- معدلات الخصم المتاحة.

ويتقدم الباحث لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير سلفاً لتفضلكم بالمعونة الصادقة والمخلصة لاستيفاء القائمة ، علماً بان استجابتكم سيكون لها عظيم الأثر على النتائج المستخلصة من هذا البحث .

الباحث

د. عبد الحميد احمد احمد شاهين
أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

	الوظيفة
--	---------

المؤهل	
مدة الخبرة	

١- ما هي درجة الأهمية النسبية لمجالات المعرفة التالية لنشاط الشركة بواسطة مراقب الحسابات للتحقق من قيام إدارة الشركة بتحديد كافة الافتراضات الهامة المطلوبة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية :

المقياس والأوزان الترجيحية					مجالات المعرفة بنشاط الشركة للتحقق المراقب من الافتراضات الهامة للإدارة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية
عديم الأهمية ١	قليل الأهمية ٢	متوسط الأهمية ٣	هام ٤	هام جدا ٥	
					١- أنشطة الرقابة ذات الصلة على نظام إعداد تقديرات التدفقات النقدية.
					٢- مدى خبرة الأشخاص القائمين على إعداد تقديرات التدفقات النقدية.
					٣- عمليات النشاط والمرتبطة بالإيراد والسوق والإنتاج والعملاء والموردين.
					٤- توثيق الافتراضات الهامة للإدارة.
					٥- الأساليب المستخدمة لتطبيق وتطوير افتراضات الإدارة ومتابعة التغييرات في هذه الافتراضات.
					٦- ظروف الصناعة كالمنافسة والطلب وتكنولوجيا الإنتاج، والبيئة التنظيمية كالتشريعات واللوائح والسياسات الحكومية.
					٧- مدى استعانة الشركة بعمل الخبراء في تحديد تقديرات التدفقات النقدية.
					٨- اتصال مراقب الحسابات بالمسؤولين عن الحوكمة بشأن قياس القيمة العادلة.
					٩- اتساق تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مع تقديرات الفترات السابقة ، لتوفير قاعدة تاريخية يمكن استخدامها لتقييم افتراضات الإدارة.
					١٠- النزاهة في إعداد وتغيير أنظمة الرقابة وإجراءات الأمن لنماذج التقييم ونظم المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك إجراءات الاعتماد.
					١١- فحص الأداء المالي وغير المالي بما في ذلك من تحليل المنافسين وتقارير التنبؤ والموازنات ونمو الإيرادات.

٢- ما هي درجة الأهمية النسبية للبنود التالية لحصول مراقب الحسابات على أدلة كافية وملائمة عن أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية :

المقياس والأوزان الترجيحية	
----------------------------	--

عديم الأهمية ١	قليل الأهمية ٢	متوسط الأهمية ٣	هام ٤	هام جدا ٥	أسس تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي تخضع للتحقق بواسطة مراقب الحسابات
					١- ان الافتراضات معقولة ومؤيدة وتمثل أفضل تقديرات الإدارة للظروف والأوضاع الاقتصادية للأصل على مدار عمره الإنتاجي.
					٢- ان التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة معدة إعدادا جيدا على أساس تلك الافتراضات.
					٣- ان التدفقات النقدية المستقبلية تم إعدادها على أساس متسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة.
					٤- تقييم المصادر الداخلية والخارجية المؤيدة لافتراضات أفضل تقديرات الإدارة , بما فيها تقييم الافتراضات في ظل المعلومات المالية التاريخية.
					٥- تقييم ما إذا كانت الافتراضات مبنية على خطط يمكن للشركة تحقيقها من خلال قدراتها المتوفرة.
					٦- ان تقدير التدفقات النقدية المستقبلية قد تم على ضوء آخر الموازنات والتوقعات التي اعتمدها الإدارة .
					٧- اختبار أسباب الفروق بين التنبؤات الماضية للتدفقات النقدية والتدفقات النقدية الفعلية , للحكم على مدى معقولية الافتراضات التي قامت عليها تلك التنبؤات
					٨- ان تقدير التدفقات النقدية حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل قد تم باستخدام معدل نمو ثابت أو متجه لانخفاض في السنوات التالية , ما لم تكن هناك زيادة في المعدل تتوافق مع المعلومات الموضوعية حول أنماط المنتج أو دورة العمر الإنتاجي.
					٩- عدم تجاوز معدل النمو في التدفقات النقدية المستقبلية متوسط معدل النمو على المدى الطويل بالنسبة للمنتجات أو الصناعات أو السوق الذي يستخدم فيها الأصل.
					١٠- متابعة الدراسات الخاصة بإمكانية دخول المنافسين للسوق وتقييد النمو , للوقوف على صعوبات تجاوز معدلات النمو التاريخية على المدى البعيد.

٣- ما هي درجة الأهمية النسبية للبنود التالية لتحقق مراقب الحسابات من سلامة العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية :

المقياس والأوزان الترجيحية					العناصر المكونة لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية التي تخضع للتحقق بواسطة مراقب
عديم الأهمية ١	قليل الأهمية ٢	متوسط الأهمية ٣	هام ٤	هام جدا ٥	

الحسابات				
				١- ان منهج القيمة الحالية المتوقعة والمبنى على استخدام الاحتمالات يعد أداة قياس أكثر فعالية من منهج القيمة الحالية التقليدية والمبنى على وضع تقدير وحيد لكل من التدفقات النقدية ومعدل أو سعر الخصم.
				٢- توقعات التدفقات النقدية الداخلة من الاستخدام المتواصل للأصل.
				٣- توقعات التدفقات النقدية للخارج التي تتكبدها الشركة بالضرورة لإحداث التدفقات الداخلة.
				٤- صافي التدفقات النقدية - إن وجدت - المتوقع تحصيلها (أو سدادها) لبيع الأصل أو التصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي.
				٥- أن تعكس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل الخصم الافتراضات الثابتة بشأن زيادة الأسعار التي ترجع إلى التضخم.
				٦- يتم استخدام معدل خصم مناسب للتدفقات النقدية المستقبلية بالعملة الأجنبية ، وتترجم القيمة الحالية باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ حساب القيمة العادلة.
				٧- يجب ألا تشمل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية كل من : التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة التي لا ترتبط مباشرة بالأصل محل الدراسة، وإعادة هيكلة مستقبلية لم تلتزم الشركة بها بعد ، وتطوير أو تحسين أداء الأصل ، والأنشطة التمويلية ، ومقبوضات أو مدفوعات ضريبة الدخل حيث يحدد معدل أو سعر الخصم قبل الضريبة.

٤- ما هي درجة الأهمية النسبية للبند التالي لتحقيق مراقب الحسابات من المبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية.

المقاييس والأوزان الترجيحية					المبادئ العامة والعوامل المؤثرة في تحديد معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية والتي تخضع للتحقق بواسطة مراقب الحسابات
عديم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا	
١	٢	٣	٤	٥	

					أ- المبادئ العامة لتحديد معدل أو سعر الخصم:
					١- أن تظهر أسعار الفائدة المستخدمة لتخصيم التدفقات النقدية والافتراضات المتوقعة مع الافتراضات المتأصلة في التدفقات النقدية المقدرة.
					٢- أن تكون معدلات الخصم خالية من أية عوامل ليس لها صلة بالأصل محل التقييم.
					٣- أن تعكس معدلات الخصم مجموعة من النتائج الممكنة وليس فقط قيمة الحد الأدنى والحد الأقصى.
					٤- أن تستخدم معدلات خصم مستقلة لفترات مستقبلية مختلفة تكون فيها القيمة العادلة حساسة لأي اختلاف في المخاطر عن الفترات المختلفة أو تكون حساسة لتوقيت وشروط سعر الفائدة.
					٥- أن يكون معدل الخصم قبل الضرائب وعندما يكون الأساس المستخدم لتقدير معدل الخصم بعد الضرائب يتم تعديل هذا الأساس ليظهر السعر قبل الضرائب ، التزاما بمعايير المحاسبة المصرية.
					ب- العوامل المؤثرة في تقدير معدل الخصم: ١- القيمة الزمنية للنقود للفترات حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل.
					٢- التوقعات بشأن الاختلافات الممكنة في قيمة أو توقيت التدفقات النقدية.
					٣- مقابل تحمل درجة عدم التأكد المتأصلة في الأصل.
					٤- عدم قابلية تسهيل الأصل.

٥- ما هي درجة الأهمية النسبية للمعدلات التالية لتحقيق مراقب الحسابات من صحة وسلامة المعدل المستخدم في خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية.

المقياس والأوزان الترجيحية					المعدلات المتاحة للاستخدام في خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية والتي تخضع للتحقق بواسطة مراقب الحسابات
عديم الأهمية	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا	
١	٢	٣	٤	٥	
					أولاً: معدلات خصم مشتقة من المعاملات في الاقتصاد

					الرأسمالي وتشمل :
					١- متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال للشركة والمحددة باستخدام بعض الأساليب كنموذج تسعير الأصول الرأسمالية.
					٢- سعر الاقتراض المتزايد للشركة.
					٣- أسعار الاقتراض السائدة في السوق.
					ثانيا: معدلات خصم مشتقة من المعاملات في الاقتصاد الإسلامي وتشمل :
					١- معدل خصم إسلامي للتدفقات النقدية مبنى على المتوسط المرجح لتكلفة الاستثمار في الصكوك الإسلامية، مع تحديد المعدل وفقا لطبيعة الصكوك الإسلامية مثل معدلات خصم لكل من : صكوك التمويل ، صكوك الإجارة، صكوك الاستثمار ، صكوك المشاركة في الإنتاج ، وصكوك الصناديق والمحافظ الاستثمارية.
					٢- معدل خصم إسلامي للتدفقات النقدية مبنى على المتوسط المرجح لمعدل عوائد الاستثمارات المثيلة (التي لاتتعارض مع أحكام الشريعة) التي تتصف بنفس درجة المخاطرة للشركة موضوع الدراسة.
					٣- معدل خصم إسلامي للتدفقات النقدية مبنى على متوسط العائد التشغيلي لأنشطة استثمارية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وفقا للقطاعات (صناعة / تجارة / زراعة / خدمات)، ووفقا لحجم الشركة (صغيرة / متوسطة / كبيرة) ، وذلك للشركات الناجحة.